



البنك السعودي البريطاني

بازل 3 – إفصاحات الركن الثالث

كما في 31 ديسمبر 2020

جدول المحتويات	
الجدول والنماذج	
LM1 - المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة)	لمحة عامة حول إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية والأصول مرجحة المخاطر
OVA: طريقة إدارة المخاطر البنكية	
OV1 - لمحة عامة حول الأصول مرجحة المخاطر	
LIA: إيضاح الفروق بين مبالغ المخاطر المحاسبية و التنظيمية	الارتباطات بين القوائم المالية والمخاطر النظامية
LI1 - الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والتنظيمية لتوحيد وتخطيط القوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية	
LI2 - المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر التنظيمية والقيم الحالية في القوائم المالية	
CC1 - تكوين رأس المال التنظيمي	تكوين رأس المال وإجمالي القدرة على استيعاب الخسارة الكلية
CC2 - تسوية رأس المال التنظيمي في الميزانية العمومية	
CCA - الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية	
CCyB1 - التوزيع الجغرافي لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية المستخدمة في عازلة مواجهة التقلبات الدورية	تدابير الرقابة الاحترازية الكلية
LR1 - ملخص مقارنة الموجودات المحاسبية مقابل قياس تعرض معدل الرفع	
LR2 - نموذج الإفصاح المشترك لمعدل الرفع	
LIQA - إدارة مخاطر السيولة	معدل الرفع
LIQ1 - معدل تغطية السيولة (LCR)	
LIQ 2 - معدل صافي التمويل الثابت (NSFR)	
CRA - جدول تسويات المخاطر الائتمانية: معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية	السيولة
CR1 - الجودة الائتمانية للموجودات	
CR2 - التغيرات في أسهم القروض المتعثرة وسندات الدين	
CRB - الإفصاح الإضافي المتعلق بالنوعية الائتمانية للموجودات	معدل الرفع
التحليل الجغرافي	
التحليل حسب قطاعات الصناعة	
تحليل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية	المخاطر الائتمانية
القروض المتعثرة، والقروض التي فات استحقاقها والإعفاءات حسب القطاع	
القروض المتعثرة، والقروض التي فات استحقاقها والإعفاءات حسب المنطقة الجغرافية	
تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية السابقة	معدل الرفع
CRC - متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية	
CR3 - لمحة عامة حول طرق تخفيف المخاطر الائتمانية	
CRD - الإفصاح النوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية	معدل الرفع

CR4- الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية	
CR5- الطريقة المعيارية – الانكشاف لفئات الأصول المرجحة بالمخاطر	
CCRA - الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
CCR1 – تحليل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) حسب الطريقة	
CCR2- تعديل القيم الائتمانية لتكلفة رأس المال	
CCR3- الطريقة المعيارية للانكشاف لمخاطر الطرف المقابل حسب المحفظة المالية النظامية وأوزان المخاطر	
CCR5- مكونات الضمانات الإضافية لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية	
CCR8- الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية	مخاطر السوق
MRA – متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق	
MR1- مخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية	المخاطر التشغيلية
الإفصاح النوعي للمخاطر التشغيلية	
IRRBB - الإفصاح النوعي والكمي المرتبط بمخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية	مخاطر نسبة الفائدة
REMA - سياسة المكافآت	المكافآت
REM1 – المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية	
REM2 – المدفوعات الخاصة	
REM3 – المكافآت المؤجلة	

KM1: المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة) " بآلاف الريالات "

هـ	د	ج	ب	أ	
ديسمبر 2019	مارس 2020	يون 2020	سبتمبر 2020	ديسمبر 2020	
رأس المال المتاح (المبالغ)					
38,450,069	39,198,115	39,614,996	40,825,023	41,774,973	1 الأسهم العادية فئة 1 (حقوق المساهمين)
37,643,047	37,555,337	37,528,862	39,182,245	40,132,195	1أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل
38,450,069	39,198,115	39,614,996	40,825,023	41,774,973	2 الفئة 1
37,643,047	37,555,337	37,528,862	39,182,245	40,132,195	2أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل الفئة 1
41,269,282	41,909,196	40,946,345	47,011,915	48,078,026	3 إجمالي رأس المال
40,462,260	40,266,419	38,860,211	45,369,138	46,435,249	3أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لإجمالي رأس المال
الأصول مرجحة المخاطر (المبالغ)					
226,214,175	227,952,054	219,311,596	219,602,675	220,321,411	4 إجمالي الأصول مرجحة المخاطر
نسب رأس المال المبنية على المخاطر كنسبة من الأصول مرجحة المخاطر					
17.00%	17.20%	18.06%	18.59%	18.96%	5 نسبة الأسهم العادية فئة 1 (%)
16.64%	16.48%	17.11%	17.84%	18.22%	a5 نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للأسهم العادية فئة (1) - (%)
17.00%	17.20%	18.06%	18.59%	18.96%	6 إجمالي نسبة رأس المال (%)
16.64%	16.48%	17.11%	17.84%	18.22%	6أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للفئة (1) - (%)
18.24%	18.39%	18.67%	21.41%	21.82%	7 نسبة إجمالي رأس المال - (%)
17.89%	17.66%	17.72%	20.66%	21.08%	7أ نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة إجمالي رأس المال - (%)
متطلبات حفظ رأس المال الإضافية من أسهم الفئة 1 كنسبة مئوية من الأصول مرجحة المخاطر					
2.50%	2.50%	2.50%	2.50%	2.50%	8 متطلبات احتياطي المحافظة على عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية (2.5% من 2019) - (%)
0.08%	0.06%	0.06%	0.06%	0.04%	9 متطلبات احتياطي المحافظة على رأس المال الإضافي (2.5% اعتباراً من 2019) - (%)
0.50%	0.50%	0.50%	0.50%	0.50%	10 متطلبات إضافية للبنوك المؤثرة على النظام المحلي و/أو العالمي - (%)
3.08%	3.06%	3.06%	3.06%	3.04%	11 مجموع متطلبات البنك المحددة من الفئة 1 من الأسهم العادية لمواجهة التقلبات الدورية (%) (سطر 8 + سطر 9 + سطر 10)
13.92%	14.14%	15.00%	15.53%	15.92%	12 الفئة 1 من الأسهم العادية المتاحة بعد استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك (%)

نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3					
334,622,368	326,300,512	323,484,551	318,788,141	333,198,107	مجموع مقياس تعرض نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3
11.49%	12.01%	12.25%	12.81%	12.54%	المقاييس الاحترازية لنسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (سطر 2/ سطر 13)
11.25%	11.51%	11.60%	12.29%	12.04%	نموذج المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (سطر 2 / سطر 13)
معدل تغطية السيولة بموجب بازل 3					
63,844,330	64,960,935	69,358,446	75,744,641	83,678,550	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة
29,088,737	30,290,927	33,319,609	31,893,583	28,654,024	مجموع التدفق النقدي الصافي إلى الخارج
223%	217%	209%	239%	299%	معدل تغطية السيولة (%)
معدل صافي التمويل الثابت					
187,029,503	187,425,553	183,443,422	180,154,022	189,762,603	مجموع التمويل الثابت المتاح
131,100,588	132,354,147	124,671,490	123,290,323	121,369,356	مجموع التمويل الثابت المطلوب
143%	142%	147.1%	146.1%	156.4%	معدل صافي التمويل الثابت

OVA - طريقة إدارة المخاطر البنكية

(أ) تحديد طريقة العمل وبيانات المخاطر:

بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، وافق مساهمو ساب (SABB) والبنك الأول (AAB) على دمج البنكين في اجتماعات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 15 مايو 2019. تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات عبر شبكة قوامها 113 فرعاً (2019: 136 فرعاً) في المملكة العربية السعودية، يعمل فيها 4,156 موظفًا في 31 ديسمبر 2020 (2019: 4,537 موظفًا). علمًا بأنه ليس للبنك شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة.

يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل لجنة شرعية مستقلة وتحت إشرافها. كما يقدم البنك لعملائه مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية التقليدية التي تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل والتمويلات الائتمانية للشركات والقروض الشخصية والسكنية والمستحقات التجارية وحلول تمويل سلاسل التوريد وإدارة النقد والمدفوعات وأعمال الخزينة وبطاقات الائتمان.

ترتبط البنك شراكة استراتيجية وثيقة مع مجموعة إتش إس بي سي، وهي إحدى أكبر المجموعات المصرفية وأكثرها انتشاراً حول العالم. وتعطي هذه الشراكة الاستراتيجية ساب ميزة تنافسية تمكنه من الوصول إلى أفضل عروض للخدمات في السوق على المستويين المحلي والعالمي يضعها في متناول عملائه، حيث تمتلك مجموعة إتش إس بي سي 31% من أسهم ساب. يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من أقسام / قطاعات العمل الرئيسية التالية:

تقدم إدارة الخدمات المصرفية الفردية الخدمات والمنتجات لعملائها من الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة إلى جانب عملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل ذلك الودائع لأجل والحسابات الجارية والادخارية والتمويل العقاري وقروض الاستهلاك وبطاقات الائتمان حيث يحتل البنك مركزاً رائداً في السوق على هذا الصعيد في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية طيفاً واسعاً من الحلول الرقمية للعملاء بما يمكنهم من الوصول إلى حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان إضافة لإمكانية التعامل مع شبكة الفروع التقليدية.

تشمل شرائح العملاء تقسيمات الأثرية "بريميير" و"بريفيرد (أعلى الأثرية)" و"أدفاانس" و"برايبورتي" (الأثرية) و"الرواد" (الجمهور الأرقى) وسوق عموم العملاء. تساعد مراكز وصالات خدمات البريميير والأدفاانس المخصصة في تقديم المنافع وتوفير الخدمات ذات الأولوية لهذه الشرائح الثرية، مع دعم احتياجات العملاء من خلال مدراء علاقات مدربين تدريباً عالياً، موجودين داخل شبكة الفروع والقنوات الافتراضية. ويبرز تركيز ساب في الوقت الحاضر على الأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة من واقع عدد مراكز البريميير والبريفيرد التي تم إنشائها في المملكة والتي بلغت 21 مركزاً (بنك ساب 18 والبنك الأول 3). وهذه المراكز الحصرية تقدم لعملاء خدمات برايمير وبريفيرد خدمات ومنتجات مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة، وتلبي احتياجاتهم العالمية من خلال التعاون مع الشبكة العالمية لمجموعة إتش إس بي سي.

يتم عرض مزيد من المعلومات حول الخدمات المصرفية للأفراد في القسم "أبرز النقاط في أداء قطاع الأعمال" في التقرير السنوي والحسابات 2020.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CIB) واحدة من أكبر أقسام الخدمات المصرفية التجارية في المملكة من حيث إيرادات التشغيل وحجم الميزانية العمومية. يخدم البنك عملاء الخدمات المصرفية للشركات من خلال فرق متخصصة من مديري العلاقات (RMS) يكون مقرها في المراكز التجارية الرئيسية في المملكة. تقوم تلك الفرق من خلال إقامة علاقة وثيقة على المدى البعيد مع عملائها بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية للعملاء الأفراد لتقديم حلولاً مصممة من مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية للشركات ويمكن لمدراء العلاقات بهدف خدمة عملائها، الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الخزينة والسيولة وإدارة النقد، وتمويل التجارة والذمم المدينة والاستثمارات المصرفية والتأمين. وبالإضافة إلى هذه المجموعة الشاملة من المنتجات والخدمات المحلية، يحتل ساب مركزاً فريداً يتيح الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية العالمية من خلال شراكته مع مجموعة إتش إس بي سي. وتنقسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات إلى أربعة أقسام : الخدمات المصرفية المؤسسية ((IBB)، والشركات متعددة الجنسيات ((MNC، والشركات الكبرى (LCB) والأسواق المتوسطة (MMK).

تعمل الخدمات المصرفية المؤسسية على تخصيص مديري العلاقات للعمل مع الحكومة والوزارات السعودية، فضلاً عن العديد من الهيئات الأخرى ذات الصلة بالحكومة والمؤسسات والشركات العالمية في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تدبر هذه الشريحة جميع العلاقات مع المؤسسات المالية، على سبيل المثال البنوك وبيوت الأوراق المالية والوسطاء التجاري وشركات التأمين. ومن خلال العلاقات القوية لساب مع مجموعة إتش إس بي سي والشركة المشتركة، تحتل كل من شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة وفريق الخدمات المصرفية المؤسسية مركزاً فريداً في تقديم حلول مصممة طبقاً لاحتياجات عملائها محلياً وعالمياً، ومن خلال توليفة خبراتها ومواردها التي لا مثيل لها، تمكنت الخدمات المصرفية المؤسسية من دعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة ومساندة الشركات السعودية في توسعها دولياً والاستفادة من السيولة من خلال المؤسسات المالية غير السعودية بطريقة التمويل عبر وكالات ائتمانات التصدير، أو السندات العالمية والصكوك.

تتم إدارة الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي خارج المملكة العربية السعودية والتي لها عمليات واسعة في المملكة من قبل مديري العلاقات المتخصصين ضمن شريحة الشركات متعددة الجنسيات، حيث يركز فرق مديري العلاقات المخصصين على دعم احتياجات العملاء الباحثين عن الخبرة المحلية وجودة الخدمات الدولية المتوقعة.

ويكون قسم الشركات الكبرى (LCB) مسؤولاً عن تقديم مجموعة كاملة من الخدمات والحلول المالية من ساب إلى "الشركات الكبرى" المحلية مع عائدات سنوية تتجاوز 700 مليون ريال سعودي. يتم تعيين مدير علاقات مخصصين إلى عملاء قسم الشركات الكبرى لهيكله الحلول التي تلبي احتياجاتهم المصرفية. وبصفتها شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي، يمكن لساب مساعدة عملاء الشركات الكبرى في خطط التوسع عبر الحدود من خلال إيجاد الحلول المناسبة لتمكينهم من النمو إقليمياً وعالمياً.

يتم اختيار عملاء قسم الأسواق المتوسطة (MMK) من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث يسعى البنك للحفاظ على التزامه طويل الأجل تجاه العملاء من الشركات الصغيرة في المملكة العربية السعودية وتحقيق فعالية المشاركة في برنامج كفاءة؛ وهو برنامج ضمانات حكومي يشجع البنوك على إقراض الشركات الصغيرة.

يتم تضمين مجموعات المنتجات التالية أيضاً ضمن مجموعة منتجاته وخدماته:

إدارة النقدية والسيولة العالمية (GLCM)، والتي تقدم مجموعة واسعة من حلول الأعمال الرقمية والإلكترونية المتكاملة للعملاء لتلبية احتياجاتهم من عمليات الدفع والذمم المدينة وإدارة السيولة.

تقدم التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة (GTRF) مجموعة شاملة من المنتجات التجارية الأساسية (خدمات الاستيراد والتصدير والضمانات) وحلول منظمة مثل حلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد. كما تقدم هياكل تمويل فعالة وكاملة (سواء تقليدية أو إسلامية) للعملاء لدعم التجارة وتحسين رأس المال العامل مع تقليل مخاطر السوق.

يتم عرض مزيد من المعلومات حول الخدمات المصرفية للشركات في القسم "أبرز النقاط في أداء قطاع الأعمال" في التقرير السنوي والحسابات 2020.

الخزينة: تتولى إدارة الخزينة وظيفتين أساسيتين في ساب، حيث تقدم الخزينة بصفة رئيسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء المؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة مدخلاً للأسواق العالمية وحلول العملات الأجنبية والمشتقات من خلال فريق المبيعات والمتاجرة الخاصة بها إلى جانب ما تقوم به في الوقت ذاته بإدارة مخاطر السيولة والأسواق بالبنك، بما في ذلك توظيف الفائض التجاري للبنك من خلال محفظتها الاستثمارية المدارة من قبل وحدة إدارة الميزانية العمومية.

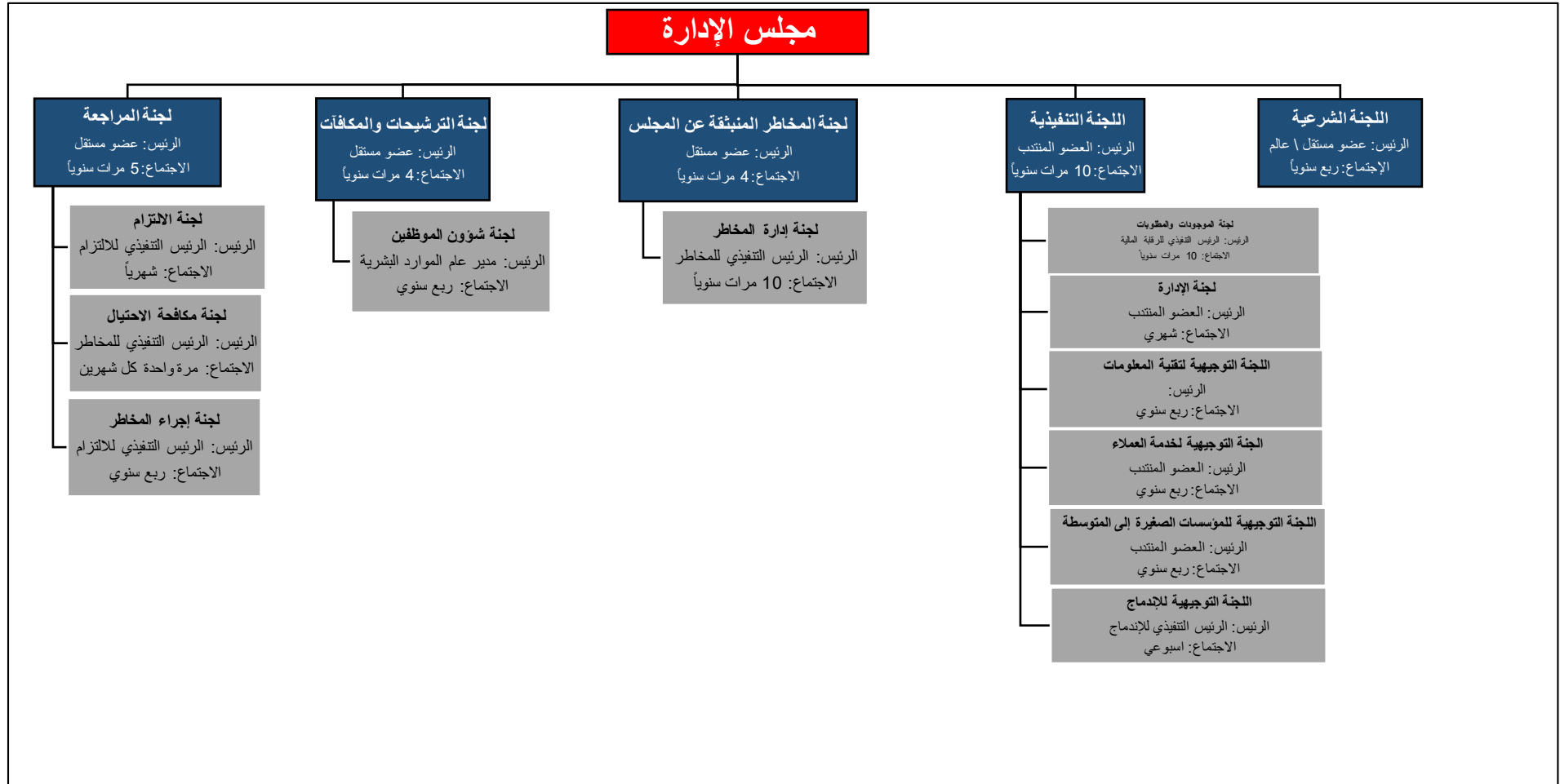
أخرى: تشمل الشريحة الأخرى بشكل رئيسي أنشطة استثمارات البنك شركته التابعة للتأمين وشركة ساب للتكافل وشركته المشتركة للمصرفية الاستثمارية وشركة إنتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة واستثمارات في أسهم. إن شركة إنتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة عبارة عن بنك استثماري رائد في المملكة ويتصدر بثبات جداول التصنيف الرئيسية، مستفيداً من قوة امتياز ساب في المملكة والقدرة الدولية لشركة إنتش إس بي سي عالمياً.

(ب) هيكل حوكمة المخاطر:

تعتبر الإدارة في نطاق إطار واضح للمخاطر أحد الأركان الأساسية للحوكمة في ساب.

تواصل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عملها كلجنة معينة من قبل مجلس الإدارة لمراجعة واعتماد المسائل المتعلقة بالمخاطر. وتجتمع اللجنة ربع سنوياً وتتكون من خمسة أعضاء، من بينهم أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأعضاء من خارجه. وقد اسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مجلس الإدارة وتقديم المشورة له بشأن كافة المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر وأيضاً تقديم التوجيه الاستراتيجي لإدارة المخاطر على مستوى ساب بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات مخاطر التحول الرئيسية.

يطبق بنك ساب إطاراً قوياً لحوكمة المخاطر لتحل محل المساءلة المعمول بها على مستوى البنك.



يطبق ساب نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" حيث تكون وحدات العمل مسؤولة عن المخاطر المقابلة لمجالاتها ذات الصلة ويتعين عليها ضمان تحديد كافة المخاطر الرئيسية وتخفيفها ومراقبتها من خلال وضع الضوابط المناسبة. وتشكل إدارة المخاطر والتمويل جزءاً من خط الدفاع الثاني وتقع عليها مسؤولية توفير الضمان ومواجهة التحديات والإشراف. وتمثل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث حيث توفر ضماناً مستقلاً للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

يتولى الرئيس التنفيذي للمخاطر الإدارة المباشرة لقسم مخاطر الإدارة الذي يدير المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية لدى ساب. ويتم تعيين الرئيس التنفيذي للمخاطر وتقييمه ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قام مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2020 بمراجعة دورية لأدلة سياسات حوكمة ساب التي تشمل حوكمة الشركات ومعايير ساب وإدارة المخاطر وسياسة الائتمان. وقد استكملت لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس المراجعة السنوية لإطار حوكمة المخاطر وقامت باعتمادها.

يتضمن إطار الإبلاغ عن المخاطر المعتادة إلى مجلس الإدارة جملة أمور منها بيانات تقبل المخاطرة والخريطة اللونية لتوزيع المخاطر والمخاطر الكبيرة والناشئة. ويتم تجميع هذه البيانات وتقديمها إلى لجان حوكمة المخاطر ذات الصلة حيث يتم مناقشة التقارير والاتفاق على خطط العمل.

(ج) قنوات إبلاغ وعدم قبول المخاطر وتطبيق ثقافة المخاطر:

إدارة المخاطر عبارة عن قسم مستقل داخل ساب يترأسه الرئيس التنفيذي للمخاطر والذي يعتبر مسؤولاً بشكل عام عن إدارة المخاطر على مستوى ساب.

على الرغم من أن وحدات العمل تتحمل مسؤولية رئيسية في إدارة المخاطر الخاصة تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر، إلا أن لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) ولجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) تتحمل مسؤولية رئيسية في ضبط مسألة تقبل المخاطر بشكل عام في ساب.

وفيما يلي وصفاً موجزاً لتكوين اللجان الرئيسية:

مجلس الإدارة – يجتمع مجلس الإدارة بشكل عام أربع مرات سنوياً. ويتكون من إحدى عشر عضواً ("أعضاء مجلس الإدارة") بمن فيهم رئيس المجلس والعضو المنتدب. يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي ويكون سعودي الجنسية، بينما يتم اختيار العضو المنتدب من بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم تعيينهم من جانب إتش إس بي سي القابضة بي. في. وفقاً للوائح ساب، يتم تعيين ثمانية (8) منهم من قبل الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات بطريق الانتخاب وفقاً لطريقة التصويت التراكمي ("أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون")، وثلاثة (3) منهم يعينهم المساهم مجموعة إتش إس بي سي القابضة بي. في ("أعضاء مجلس الإدارة المعينون")، بعد الحصول على تأكيد بعدم الممانعة من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي قبل القيام بأي عملية تعيين. ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة لمدد جديدة. ويختص مجلس الإدارة بإدارة ساب ومراقبة الإدارة التنفيذية له.

لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC): اسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مجلس الإدارة وتقديم المشورة له بشأن كافة المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر وأيضاً تقديم التوجيه الاستراتيجي عن المخاطر على مستوى ساب بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات مخاطر التحول الرئيسية. تتكون هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، والذين يجب أن يكونوا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وتجتمع اللجنة ربع سنوياً ويرأسها أحد الأعضاء غير التنفيذيين يعينه مجلس إدارة بنك ساب. لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عبارة عن لجنة من لجانه وترفع تقاريرها إليه مباشرة.

اللجنة التنفيذية (EXCOM): وفقاً للوائح البنك الداخلية، تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، ويرأسها العضو المنتدب للبنك، وستجتمع 6 مرات على الأقل سنوياً. تساعد اللجنة العضو المنتدب في حدود الصلاحيات التي يحددها له المجلس، والتعامل مع الأمور المحالة إليها منه أو من مجلس الإدارة، شريطة ألا يكون للجنة التنفيذية صلاحية تغيير أي قرار أو قواعد أو لوائح يتخذها أو يضعها مجلس الإدارة. يشمل هذا التفويض إقرار خطة التشغيل السنوية والخطة الاستراتيجية، واستراتيجية الاستثمار والتسهيلات الائتمانية/المسائل الائتمانية بما يتجاوز حدود المخاطر والنفقات ضمن حدود النفقات التي يحددها مجلس الإدارة والإشارة إلى القضايا الرئيسية التي تعرض على عناية العضو المنتدب أو الإدارة التنفيذية من قبل لجان الإدارة مثل اللجنة الإدارية واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، إلخ.

لجنة المراجعة (AUCOM): تعين هذه اللجنة الجمعية العامة السنوية، وتجتمع ربع سنوياً وتتكون اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في ساب ومن خارج أعضاء مجلس الإدارة الذين يجب أن يشكلوا غالبية الأعضاء. وتشرف اللجنة على قسم المراجعة الداخلية، وتراقب قسمي المراجعة الداخلية والخارجية للبنك، وتستعرض نقاط ضعف الرقابة وأوجه القصور في النظام، وتشرف على قسم الامتثال، وتراقب فعاليته وترجع التقارير المقدمة. كما إنها مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية بما في ذلك الامتثال للسياسات المحاسبية، وتزويد مجلس الإدارة بتعليقاتها وملاحظاتها. تقوم اللجنة باستعراض تقارير المراجعة وتقديم توصياتها بشأنها، وتوصي إلى مجلس الإدارة أيضاً بتعيين مراجعي الحسابات للبنك وتحديد أتعابهم ومراجعة خطة المراجعة ومتابعة أعمال مراجعي الحسابات وملاحظاتهم، مع الموافقة على أي عمل يتجاوز أعمال المراجعة العادية، وأي مهام أخرى على النحو المنصوص عليه في اختصاصات اللجنة التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية.

لجنة الترشيحات والتعويضات (NRC): تتألف اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتجتمع على أساس نصف سنوي أو أكثر من ذلك إذا لزم الأمر. توصي اللجنة مجلس الإدارة بالترشيحات لعضوية مجلس الإدارة بما يتماشى مع سياسات ومعايير عضوية مجلس إدارة ساب التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية، وتستعرض اللجنة سنوياً المهارات والقدرات المطلوبة من أولئك الذين تنطبق عليهم شروط عضوية مجلس الإدارة بما في ذلك الوقت ما يحتاجه عضو مجلس الإدارة لأعمال مجلس الإدارة، وتستعرض هيكل مجلس الإدارة، وتقيم فعالية ذلك بالإضافة إلى الأعضاء واللجان وتضمن استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود تضارب محتمل في المصالح. كما تستعرض نطاق وحدود حوكمة ساب بالإضافة إلى وضع واعتماد سياسات ومخططات التعويضات والمكافآت وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الصدد، وأي واجبات أخرى على النحو المنصوص عليه في اختصاصات اللجنة التي أقرها مجلس الإدارة ووافقت عليها الجمعية العامة العادية. يرأس اللجنة عضو مستقل في مجلس الإدارة، وتتألف من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين وأعضاء من خارج المجلس.

لجنة إدارة المخاطر: تبين هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة من أعضاء الإدارة العليا وذلك لمراجعة المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك مراجعة سياسة تقبل المخاطر والمخاطر الناشئة ولوائح المخاطر. وتجتمع هذه اللجنة 10 مرات السنة ويرأسها الرئيس التنفيذي للمخاطر. ويحضر اجتماعات اللجنة أعضاء من الإدارة العليا وأقسام العمل وفعاليات المساندة.

لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO): يرأس اللجنة المدير المالي وتجتمع 10 مرات في السنة لمناقشة الميزانية العمومية والمخاطر المرتبطة بها. تتكون اللجنة من ممثلين عن الإدارة العليا ووحدات العمل وأقسام الدعم.

(د) نطاق وخصائص أنظمة قياس المخاطر:

يتم تحديد المخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على عمليات ساب وتقييمها بشكل دقيق وقياسها تحت الضغط كماً ونوعاً وتتم دورة مراجعة المخاطر كما يلي:

- إجراء مراجعة شهرية للمخاطر الكبيرة والناشئة ومناقشتها في لجنة إدارة المخاطر من خلال إعداد الخريطة اللونية لتوزيع المخاطر وخطط إجراءات التخفيف.
- مراجعة إجراءات تقبل وتقييم المخاطر بشكل مستمر من قبل لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق مع أقسام العمل.
- رفع التقارير لكافة فئات المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبئة عن مجلس الإدارة ربع سنوياً.
- تحديث سيناريوهات اختبارات الجهد والنتائج نصف سنوياً بناء على المعايير المعدلة والمراجعة من قبل لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبئة من مجلس الإدارة.
- تقوم الإدارة العليا بمناقشة منهجيات تقبل المخاطر وتقييمها خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تقوم لجنة المخاطر المنبئة عن مجلس الإدارة بمناقشة واعتماد تقبل المخاطر وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية السيولة.

المخاطر الائتمانية

هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من إقراض الشركات وإقراض الأفراد والتمويل التجاري وضمان اكتتاب الخزينة والقروض المشتركة. ولكن مخاطر الائتمان تنشأ أيضاً من المنتجات خارج الميزانية العمومية مثل الضمانات والمشتقات أو من حيازات ساب من سندات الدين.

تعتبر الثقافة القوية للإقراض الحكيم والمسؤول حجر الزاوية في فلسفة إدارة المخاطر التي ينتهجها بنك ساب. ويتم تحقيق ذلك من خلال الرقابة الفعالة والإدارة للمخاطر والعمل على الحد من الخسائر الائتمانية مع تعزيز العائدات بالتناسب مع المخاطر.

توفر أدلة الائتمان إرشادات وقواعد وتوجيهات واضحة ومتناسقة بشأن الإقراض بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لإدارة محافظ الأصول المصرفية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة تلك الأدلة سنوياً من قبل إدارة المخاطر وتعتمد من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر/ لجنة مخاطر الشركات ولجنة إدارة المخاطر، بينما يتم اعتماد التغييرات الجوهرية في السياسة من قبل لجنة إدارة المخاطر بما يتماشى مع لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم مخاطر الائتمان من خلال قسم اعتماد الائتمان التي ترفع تقاريرها للعضو المنتدب من خلال الرئيس التنفيذي للمخاطر، مما يضمن حصولها على درجة مناسبة من الاستقلالية. وتتولى الفرق مسؤولية اتخاذ قرارات اعتماد الائتمان، فضلاً عن الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر، بما في ذلك الاختيار والتنفيذ والأداء والرقابة.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنوياً من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة في حدود التفويضات المنحدرة من مستوى مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن ساب على مسؤولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تمثل الإدارة الفاعلة للمحافظ المالية عنصراً رئيسياً في الثقافة الائتمانية للبنك، ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة المنتظمة للتسهيلات من قبل مسؤولي القروض والائتمان سنوياً على الأقل
- تشغيل قسم لإدارة الأصول الخاصة المستقلة لمعالجة مشكلات عدم الوفاء وغيرها من المشاكل الأخرى ذات العلاقة.
- المراقبة المركزية لتركيز الائتمان في بعض الدول والقطاعات /الصناعات المتخصصة والمنتجات والعلاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- التطوير المستمر للتقنيات المحسنة لقياس المخاطر وتقييمها ولتحقيق أقصى قدر من العوائد الموزونة على رأس المل.
- تطوير واعتماد الأنظمة الآلية لإجراءات الطلبات وأنظمة التقييم وذلك من أجل تحقيق الاتساق في القرارات وتكريس إطار فعل لإجراءات الطلبات.
- إطار منظم للتدريب الائتماني والتأهيل وذلك من أجل تحقيق الوعي بالمخاطر وقدرات التقييم الائتماني.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على استراتيجيات التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، حيث يتعين على البنك الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL"، ويتم حسابها من خلال عملية تأخذ في الاعتبار الأحداث الماضية والظروف الحالية ومعلومات التنبؤ، وتحديث الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في كل تاريخ من تواريخ إعداد التقارير لعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية.

عين ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة مالياً وأيضاً القروض المعدومة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات عالية القيمة وغيرها من الحسابات التي تعاني من المشاكل، فإن عملية الاسترداد تنطوي على مشاركة مباشرة من جانب الإدارة القانونية. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم التحصيلات المخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر ويتم إدراج خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية حيثما دعت الحاجة.

تستهلك المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في ساب. ويضمن ساب بفضل المبادئ والمؤشرات المعتمدة لديه الحفاظ على انضباط رأسمالي دقيق من خلال التسعير والإدارة الصحيحين للمخاطر الائتمانية ذات العلاقة بمتطلبات رأس المال التنظيمي والاقتصادي.

مخاطر السوق: تتمثل مخاطر الأسواق في أن التقلب في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الفائدة والأسهم، من شأنها أن تخفض دخل ساب أو قيمة محافظه.

تنشأ مخاطر النقد الأجنبي من المراكز المفتوحة، سواء طويلة أو قصيرة المدى، بأي عملة أجنبية مما يؤدي إلى نشوء مخاطر التغير في أسعار الصرف.

صنف ساب مخاطر أسعار الصرف الأجنبي كالتالي:

- **مخاطر محفظة تداول العملات الأجنبية -** تنشأ هذه المخاطر من تداول العملات الأجنبية كالعقود الفورية والأجلة والمبادلات والخيارات. وتتم مراقبة مخاطر التداول من خلال وضع حدود صلاحيات لكل عملة من العملات ومستويات المخاطر الإجمالية وكذلك من خلال إجراءات قيمة المخاطر واختبار الجهد.

- **مخاطر العملات الأجنبية في المحفظة البنكية** – تنشأ هذه المخاطر من عدم تطابق قيمة العملة/ إعادة التقييم بين الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الفوائد المتركمة والمصرفية المستحقة. يتم تحويل عدم التطابق إلى الخزينة وتتم إدارته على أساس يومي من خلال محفظة التداول.
- **المخاطر الهيكلية للعملات الأجنبية** – تنشأ هذه المخاطر من مصدرين: (أ) صافي الاستثمارات في الشركات التابعة أو الفروع أو المنشآت الرأسمالية المرتبطة بها ؛ (ب) الأصول غير المقومة بالريال السعودي. وتنشأ مخاطر العملات الأجنبية الهيكلية من العملات الأخرى خلاف عملة القوائم المالية المحددة لدى ساب وهي الريال السعودي

يستخدم البنك سلسلة من الضوابط والإجراءات لإدارة مخاطر السوق التي تتراوح بين ضوابط محددة لوقف الخسارة وحدود تحليل الحساسية بما في ذلك حركة القيمة الحالية لنقطة الأساس (PVBP) بأسعار الفائدة بالإضافة لحدود صلاحيات خسائر قيمة المخاطر المحددة لتقدير الخسارة المحتملة من تحركات السوق على مدى فترة زمنية محددة ومستوى معين من الثقة وذلك باستخدام طريقة محاكاة المستويات السابقة. ويميز ساب القيود الموضوعية على قيمة المخاطر ويكمل تحليلاته باختبارات الإجهاد المالي في السيناريوهات لأجل تقييم آثار الأحداث الصعبة ولكن المقبولة، أو التحركات في متغيرات السوق. ومع أن ساب يستخدم كلاً من منهجية القيمة المعرضة للمخاطر والقواعد المعيارية في إدارة مخاطر السوق، إلا أن متطلبات رأس المال يتم تقييمها لكافة المراكز باستخدام المعايير والقواعد القياسية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

المخاطر التشغيلية: يتكون إطار الحوكمة من سياسات المخاطر التشغيلية وإجراءاتها ومعلومات إدارتها بالنسبة للجان المختلفة والإشراف عن طريق لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية. ويتم إجراء عملية تقييم المخاطر التشغيلية بشكل دوري أو مرة واحدة على الأقل سنوياً من قبل كل وحدة من وحدات العمل وقسم الدعم مع مناقشة المخرجات من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية.

لقد صنف ساب المخاطر إلى فئتين رئيسيتين، وهما المخاطر المالية والمخاطر غير المالية. تشكل المخاطر التشغيلية جزءاً من المخاطر غير المالية، والتي تم تصنيفها إلى 8 فئات كبيرة من المخاطر على النحو التالي:

- مخاطر الجرائم المالية
- مخاطر إعداد التقارير المالية والضرائب
- المخاطر القانونية
- مخاطر النماذج
- مخاطر الشريعة
- مخاطر الموظفين
- مخاطر الالتزام باللوائح التنظيمية
- مخاطر المرونة

سيؤدي هذا التصنيف إلى تبسيط عملية إعداد التقارير عن المخاطر، والتركيز بشكل أوضح على المخاطر الرئيسية، وتمكين الإدارة الشاملة للمخاطر بشكل أفضل. يقدم هذا التصنيف فئات المخاطر الموحدة، مما يقلل من عدد مخاطر المستوى 1 من 16 إلى 13. بالإضافة إلى ذلك، سيكون لكل مخاطرة جديدة من المستوى 1 مسؤولاً عاماً عن إدارة المخاطر خاضع للمسألة بغرض التقييم الشامل والإشراف على التعرض للمخاطر المجمعة

- مخاطر إعداد التقارير المالية (محاسبة)
- مخاطر الضرائب
- الحدث القانوني
- حدث الالتزام باللوائح التنظيمية
- حدث الجريمة المالية
- حدث الاحتيال الداخلي
- حدث الاحتيال الخارجي
- مخاطر الموظفين
- مخاطر عدم توفر المباني ومخاطر السلامة في مكان العمل
- حدث الأمن السيبراني والمعلومات
- أمن الموظفين والموجودات المادية
- حدث تكامل الأنظمة والبيانات
- العمليات (مخاطر معالجة المعاملات)

تستخدم الإدارة العليا لوحة توزيع للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك من أجل إبراز المخاطر الكبيرة والمخالفات. وتتم مراجعة تقارير اتجاهات الخسارة شهرياً من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر مع رفع تقرير إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

تتيح الأنظمة المعتمدة في تسجيل المخاطر والخسائر من قبل خطوط عمل بازل، وفئات المخاطر، وأحداث الخسارة، لوحدة العمل إمكانية إدارة خطط أعمالها وطلب تقارير المعلومات الإدارية. ويتم فصل الالتزامات لضمان سلامة بيانات الخسائر والمخاطر في النظام. وتقوم الشركة بالحصول على البيانات والموافقة عليها في النظام. يقوم قسم إدارة المخاطر التشغيلية المركزية بتنسيق عملية التسجيل والتسوية لضمان تسجيل الخسائر التشغيلية فقط وأن البيانات تلبى المبادئ والتوجيهات النظامية لبنك ساب بالإضافة إلى ضمان جودة البيانات المدخلة.

واصل ساب تعزيز / تقوية إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية والحوكمة كالاتي:

- مراجعة إطار حوكمة المخاطر من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- مواصلة التركيز على الالتزام بالقوانين واللوائح، ومعاملة العملاء بإنصاف، وحماية معلومات العملاء، ومنع الرشوة والفساد ومنع الجريمة المالية.
- واصل البنك تقييم مستويات الاعتمادية وتحليل آثار العمل فيما يتعلق بارتباط البنك بمجموعة إتش إس بي سي.
- تم تعزيز طريقة خطوط الدفاع الثلاثة دعماً لنهج البنك في الإدارة القوية للمخاطر. وتحدد طريقة خطوط الدفاع الثلاثي الجهة المسؤولة عن تحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال بين أنشطة المخاطر والرقابة.
- يمثل تقييم المخاطر والرقابة (RCA) أحد مكونات إطار إدارة المخاطر التشغيلية (ORMF) المطبق على مستوى ساب. وقد صممت عملية تقييم المخاطر والرقابة لتزويد وحدة العمل/القسم بنظرة مستقبلية حول المخاطر التشغيلية لمساعدتها على التحديد المسبق لما إذا كانت المخاطر التشغيلية الرئيسية يتم التحكم فيها ضمن مستويات مقبولة أم لا.
- تم اعتماد مراجعات خط الدفاع الثاني ووضع برنامج ضمان ضمن لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية (ORIC) لأجل ضمان تنفيذ إطار لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية بالبنك ضمن أقسام العمل.
- متابعة التنفيذ المتواصل لنتائج المراجعة المستقلة باستخدام نظام مستودع المخاطر التشغيلية (HELIOS) وذلك للتأكد من إقفال البنود في الوقت المحدد مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر والتحقق من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية.

يتم تقييم متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة المعيارية والتي تطبق واحداً من النسب الثلاثة الثابتة على متوسط إجمالي إيرادات آخر ثلاث سنوات مالية موزعة على ثمان خطوط عمل محددة.

(هـ) إجراءات إبلاغ بيانات المخاطر المقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتم إخطار المجلس بشكل مستمر بوضع المخاطر بالبنك من خلال عدة تقارير. وفيما يلي التقارير الرئيسية التي تعتبر شاملة وبالتالي توفر للمجموعة تقييماً شاملاً للمخاطر على أساس دوري:

تقرير المخاطر الشهري: يقدم هذا التقرير إلى لجنة إدارة المخاطر وينطوي على المخاطر المتعلقة بالبنك. ويوفر هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى وكفاية رأس المال وجودة الأصول وتغطية المخصصات والعائد على المخاطر ومركز السيولة بالبنك ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات. كما يشتمل على المسائل المتعلقة بمراجعة إدارة المخاطر بما في ذلك مراجعة مستوى تقبل المخاطر والمخاطر الناشئة وسياسة المخاطر.

تقرير المخاطر ربع السنوي: يتم رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة ويشمل المخاطر المتعلقة بالبنك. يوفر هذا التقرير نظرة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى وكفاية رأس المال وجودة الأصول وتغطية المخصصات والعائد على المخاطر ومركز السيولة بالبنك ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات.

مراقبة مستويات تقبل المخاطر: تعتبر هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من التقارير الشهرية المرفوعة إلى الإدارة العليا وتجمع بين طريقة العمل بالبنك والحوكمة والقرارات الاستراتيجية. وتدمج هذه العملية على أساس تاريخي حدود صلاحيات المخاطر وأهداف أداء البنك ومجموعت العمل، كما تحدد الإطار العام لمستويات تقبل المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهل قرارات الإدارة بخصوص مختلف أهداف المخاطر من أجل ضمان الامتثال للقيود التنظيمية والظروف الاقتصادية المتغيرة.

اختبارات الجهد: وهي عنصر رئيسي آخر من إجراءات الإبلاغ ربع السنوية للمخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويوفر هذا الاختبار تقييماً للمخاطر المحتملة والآثار الناتجة عن سيناريوهات الضغط سواء المتعلقة بالاقتصاد الكلي و/أو الأوضاع الفردية. إن إطار اختبارات الجهد في ساب هو إطار شامل ومفصل بشكل معقول ويمكن الإدارة ومجلس الإدارة من تقييم آثار مختلف السيناريوهات المطبقة على المحافظ الرئيسية والفرعية خاصة فيما يتعلق بالتنوع الائتمانية والسيولة وكفاية رأس المال.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال: تعتبر هذه العمليات أحد أكثر الممارسات شمولية بالنسبة لتقييم مخاطر البنك على أساس مستقبلي، على ضوء خطط العمل وتطلعات النمو. وتوفر هذه العمليات لمحة شاملة حول كفاية رأس المال الحالية ومتطلبات رأس المال المستقبلية لمجلس الإدارة والإدارة العليا وهو ما يساعد على تعزيز إجراءات إدارة رأس المال على المدى الطويل في البنك. بالإضافة إلى ذلك، تمارس الإدارة العليا وظيفة إدارة المخاطر على مستوى مختلف اللجان الإدارية مما يتطلب المزيد من تكرارية رفع التقارير المفصلة حول المخاطر.

(و) معلومات النوعية حول اختبارات الجهد:

ينفذ ساب مجموعة من سيناريوهات اختبارات الجهد من أجل تقييم مخاطر وأثار مختلف الأوضاع بالنسبة للربحية أو متطلبات رأس المال والتي من أهمها سيناريو الاقتصاد الكلي الذي يتم بشكل سنوي جنباً إلى جنب مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. وعلى مستوى الحوكمة، يوجد في بنك ساب لجنة اختبارات الجهد التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمخاطر وتتكون من أعضاء من مختلف الأقسام وفعاليات المساندة للإشراف على تقدم اختبارات الجهد في ساب على مستوى مختلف شرائح العملاء وفئات المخاطر.

أبقى ساب إطار اختبارات الجهد لديه منسجمة مع قواعد اختبارات الجهد المعتمدة من قبل البنوك والصادرة بموجب تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم: 60687 BCS 38747 لشهر نوفمبر من عام 2011م ولأيضا مع أفضل الممارسات المطبقة على مستوى القطاع المالي. وضمن إطار منهجيات اختبارات الضغط التي يعتمدها ساب، تستند مدخلات كل اختبار من اختبارات الجهد على مجموعة من المدخلات التحليلية ولجان الخبراء للقيام باستعراض البيانات الكمية وإدراج العوامل النوعية. وكجزء من إطار اختبارات الجهد الذي يعتمده ساب، يتم إصدار نوعين من التقارير ترفع إلى مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر مارس (بيانات نهاية العام) وفي شهر سبتمبر (بيانات منتصف العام) بما في ذلك تفاصيل اختبارات الجهد التي ينفذها البنك أخذاً في الاعتبار كافة شرائح العملاء وفئات المخاطر. يجري البنك ثلاث سيناريوهات ضغط على الأقل من أجل الوصول إلى السبب الرأسمالية تحت الضغط وذلك بهدف ضمان توفر رأس المال الكافي للبنك في ظل الظروف الصعبة خلال فترات التراجع الاقتصادي. هذا ويعتمد البنك إجراءات اختبار ضغط كفاية لكل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق (محفظة التداول) ومخاطر أسعار الفائدة (المحفظة البنكية) ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. كما أن كافة المخاطر الأخرى مشمولة في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال.

كما يجري ساب سلسلة من اختبارات الجهد العكسي أخذاً في الاعتبار سيناريوهات تتجاوز محور الأعمال الاعتيادية وذلك من أجل تقييم نقاط الضعف المحتملة وتقييم إجراءات التخفيف المطلوبة.

(ز) استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر وتخفيفها والحد منها:

يعتبر تخفيف المخاطر الائتمانية مكوناً هاماً من مكونات الإدارة الفاعلة لتلك المخاطر، ويتخذ أشكالاً عديدة.

يمنح ساب التسهيلات الائتمانية طبقاً لقدرة المقترض على السداد بدلاً من الاعتماد على تخفيف المخاطر الائتمانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك يقوم بالحصول على مجموعة كبيرة من الضمانات لتخفيض مخاطر الخسارة وتحقيق أقصى قدر من الاسترداد في حال التعثر عن السداد. وتشمل مخففات المخاطر على سبيل المثال لا الحصر، الأسهم والعقارات وما إلى ذلك، وحيثما ينطبق بموجب الطريقة المعيارية الموضحة في الركن الأول.

تحال الضمانات الصادرة عن بنوك محلية وعالمية إلى إدارة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية للموافقة على مخاطر الأطراف النظيرة والبلدان.

تخضع عملية منح التسهيلات والحصول على الضمانات كمخففات للمخاطر لسياسات وإجراءات محددة وللاستخدام مستندات مصرفية معتمدة تفي بمتطلبات مقاصة الأرصدة الدائنة مقابل التسهيلات الممنوحة، والرقابة على سلامة وقيمة الضمانات والحقوق المطلوبة لإنفاذ الضمانات وتحصيلها.

يعتبر مبدأ الإدارة الفاعلة للمحافظ المالية أحد المكونات الرئيسية للثقافة الائتمانية بالبنك ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة الدورية للتسهيلات من قبل موظفي الإقراض والائتمان مرة واحدة على الأقل سنوياً.
 - تشغيل قسم لإدارة الأصول الخاصة المستقلة لمعالجة مشكلات عدم الوفاء وغيرها من المشاكل الأخرى ذات العلاقة.
 - المراقبة المركزية لتركيز الائتمان في بعض الدول والقطاعات/الصناعات المتخصصة والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر وأيضاً تقارير ربع سنوية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
 - التحسين المستمر للتقنيات المطورة لقياس المخاطر وتقييمها من أجل تحقيق أقصى قدر من عوائد المخاطر على رأس المال.
 - تطوير واعتماد أنظمة آلية لمعالجة الطلبات وأنظمة التقييم بما يضمن اتساق القرارات وتأمين إطار فعال لإجراءات الطلبات.
 - اعتماد إطار مهيكّل من التدريب الائتماني والتأهيل من أجل بناء الوعي بالمخاطر وقدرات تقييم الائتمان.
- تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج تقييم الائتمان واستراتيجيات اتخاذ القرارات التي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية ومعلومات الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) إضافة إلى تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.
- بالنسبة للعملاء المتعثرين، يتم إعداد مخصصات الانخفاض في القيمة (على أساس التدفقات النقدية الجماعية والمخصوصة) وفقاً للمعايير والممارسات المحاسبية المعتمدة عالمياً
- قام البنك بتطبيق سياسة التحوط مقابل أسعار الفائدة بما يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية. ويتم استخدام مشتقات وأسعار الفائدة، وبشكل رئيسي مبادلات أسعار الفائدة للحماية مقابل مخاطر معينة وذلك بهدف إبقاء مخاطر أسعار الفائدة ضمن الحدود المعتمدة. كما يستخدم البنك أيضاً مبادلات العملات للتحوط ضد مراكز معينة بالعملات الأجنبية عند الضرورة. وتتم مراقبة فعالية كافة التحوطات بانتظام طوال مدد سريانها.
- عين ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة مالياً وأيضاً القروض المودعة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات عالية القيمة وغيرها من الحسابات التي تعاني من المشاكل، فإن عملية الاسترداد تتطوي على مشاركة مباشرة من جانب الإدارة القانونية. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم التحصيلات المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر بما في ذلك استخدام خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية.
- وضع ساب بيانات تقبل المخاطر (RAS) لمخاطر السيولة والتمويل التي يتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (BRC) سنوياً، ويتم مراجعتها شهرياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) مع تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر.
- إدراكاً من ساب لأهمية إدارة السيولة فقد وضع خطة تمويل طوارئ السيولة (CFP) وذلك لتوفير التوجيه لفريق إدارة مخاطر السيولة (LCMT) ولجنة إدارة السيولة (LMC) حول كيفية التعامل مع أي حدث سيولة محتمل وتحديد المسؤوليات، ووضع خطة عمل محددة سلفاً. وتعتبر خطة تمويل طوارئ السيولة وسيلة مهمة من وسائل التخطيط الفعال لمخاطر السيولة والتمويل.

OV1 - لمحة عامة على الأصول مرجحة المخاطر (بآلاف الريالات)

ج	ب	ا	
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الأصول مرجحة المخاطر		
ديسمبر 2020	سبتمبر 2020	ديسمبر 2020	
15,573,420	193,694,098	194,667,740	1 مخاطر الائتمان (باستثناء المخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل)
15,573,420	193,694,098	194,667,740	2 من بينها: الطريقة المعيارية
-	-	-	3 من بينها: طريقة الأساس القائمة على التقييم الداخلي
-	-	-	4 من بينها:
-	-	-	5 من بينها: الطريقة المتقدمة القائمة على التقييم الداخلي
131,365	1,831,240	1,642,065	6 لمخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل
131,365	1,831,240	1,642,065	7 من بينها: الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل
-	-	-	8 من بينها: طريقة النموذج الداخلي
-	-	-	9 من بينها: المخاطر الائتمانية الأخرى المتعلقة بالطرف المقابل
9,581	129,773	119,763	10 تعديل التقييم الائتماني
-	-	-	11 مراكز الأسهم بحسب طريقة الوزن المبسط للمخاطر
-	-	-	12 استثمارات أسهم في الصناديق - طريقة look-through
-	-	-	13 استثمارات أسهم في الصناديق - الطريقة المبينة على التفويض
11,709	151,888	146,363	14 استثمارات أسهم في الصناديق - طريقة fall-back
-	-	-	15 مخاطر التسويات
-	-	-	16 حالات التعرض لمخاطر التورق في المحفظة البنكية
-	-	-	17 من بينها: طريقة الضمانات المبينة على التصنيفات الداخلية
-	-	-	18 من بينها: طريقة الضمانات المبينة على التصنيفات الخارجية بما في ذلك طريقة التقييم الداخلي
-	-	-	19 من بينها: طريقة الضمانات المعيارية
159,072	2,144,679	1,988,398	20 مخاطر السوق
159,072	2,144,679	1,988,398	21 من بينها: الطريقة المعيارية
-	-	-	22 من بينها: طرق النمط الداخلي
-	-	-	23 لتكلفة الرأسمالية للتحويل بين المحفظة التجارية والمحفظة البنكية
1,525,169	19,064,614	19,064,614	24 لمخاطر التشغيلية
215,398	2,586,384	2,692,469	25 لمبالغ دون حدود الخصم (تخضع لوزن مخاطر بنسبة 250%)
-	-	-	26 تعديل الحد الأدنى
17,625,714	219,602,675	220,321,411	27 لإجمالي (1 + 6 + 10 + 11 + 12 + 13 + 14 + 15 + 16 + 20 + 23 + 24 + 25 + 26)

LIA - إيضاح الفروق بين مبالغ المخاطر المحاسبية و التنظيمية

(أ) إيضاح الفروق المهمة بين المبالغ المذكورة في العمودين (أ) و(ب) في الجدول LI1:

يوضح هذا القسم الأسباب الرئيسية الرئيسية لعدم قابلية قياس عمليات التعرض التنظيمية بشكل مباشر مقارنة بالمعلومات المالية المعروضة في التقرير السنوي والحسابات لعام 2020.

إن أسس التوحيد لأغراض المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المبينة في الإيضاح 1 من التقرير السنوي والحسابات لعام 2020، تختلف عن تلك المستخدمة في الأغراض التنظيمية كما هو موضح أدناه.

تم إعداد الإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لعام 2020 وفقاً لمفاهيم وقواعد كفاية رأس المال التنظيمي، في حين يتم إعداد التقرير السنوي والحسابات لعام 2020 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الغرض من الميزانية العمومية التنظيمية هو توفير قيمة الوقت المناسب ("PIT") لجميع أصول الميزانية العمومية. وتتضمن قيمة التعرض التنظيمي تقدير للمخاطر حيث يتم التعبير عنها كمبلغ متوقع أن يكون مستحقاً في حال كان الطرف المقابل متخلفاً عن السداد.

يتم استبعاد الشركات التابعة العاملة في أنشطة التأمين من التوحيد التنظيمي عن طريق استبعاد الموجودات والمطلوبات واحتياطيات ما بعد الاستحواذ، ما يدع تسجيل الاستثمار في هذه الشركات التابعة للتأمين بنسبة 250% من وزن المخاطر.

يظهر الفرق بين إجمالي الأصول في الميزانية العمومية التنظيمية في الجدول LI1، وتظهر قيم التعرض لمخاطر الائتمان والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل في LI2. علاوة على ذلك، تستند فئات التعرض التنظيمية إلى معايير مختلفة عن أنواع الأصول المحاسبية وبالتالي فلا يمكن مقارنتها على أساس كل بند على حدة.

(ب) إيضاح أصول الاختلافات بين القيم الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية مبينة في الجدول LI2؛

البنود المدرجة في الميزانية العمومية

في حالة البنود المدرجة في الميزانية، توجد حالياً بعض الفروق بين القيمة الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية مثل بعض المخصصات والضمانات وعدم دمج منشأة التأمين.

بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، يسمح بالتصفية فقط في حال وجود حق قانوني في المعوضة وكانت التدفقات النقدية تهدف للتسوية على أساس الصافي. وفقاً لقواعد بازل التنظيمية، يتم تطبيق المعوضة على حسابات رأس المال في حالة وجود تيقن قانوني وأن إدارة المراكز تتم على أساس صافي الضمانات. ونتيجة لذلك فقد لاحظ البنك إجراء المزيد من عمليات المعوضة وفقاً لقواعد بازل، بما يعكس تصفية المخصصات التي ستدخل حيز التنفيذ في حالة تعثر الطرف المقابل وليس فقط تلك المعاملات التي يتم تسويتها فعلياً في سياق الأعمال الاعتيادية.

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها أفضل تقدير للسعر المستلم لبيع أصل أو السعر الذي يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

البنود خارج الميزانية العمومية والمشتقات:

في حالة توزيع القيم الأسمية للبنود خارج الميزانية والمشتقات المالية كإجمالي القيمة الدفترية/ المحاسبية، بينما المبالغ المعادلة للائتمان (أي بعد تطبيق عوامل التحويل بما في ذلك التعديلات الإضافية في حالة تعبئة محفظة المشتقات بموجب الإطار التنظيمي ذو العلاقة).

(ج) طرق التقييم:

للحصول على تفاصيل، يرجى الرجوع إلى مذكرة البيان المالي رقم 1.1 المنشورة؛ أساس الإعداد بالقسم (و) 2 قياس القيمة العادلة.

LI1 - الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والنظامية للتوحيد والتخطيط للقوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية (بآلاف الريالات)

أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ
القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد النظامي	تخضع لإطار المخاطر الائتمانية	تخضع لإطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	تخضع لإطار الضمانات	تخضع لإطار مخاطر السوق	لا تخضع للمتطلبات أو تخضع للحسم من رأس المال
الموجودات						
1	36,449,415	36,449,415	36,449,415			
2	5,105,498	4,915,320	4,915,320			
3	1,961,305	1,961,305	-	1,961,305		
4	60,831,007	60,538,644	60,538,644			
5		153,243,077	153,243,077			
6	619,232	619,232	619,232			
7	3,169,427	3,169,404	3,169,404			
8	10,982,536	-	-		1,961,305	10,982,536
9	4,090,172	3,931,948	3,931,948			
إجمالي الأصول	276,451,669	264,828,346	262,867,040	1,961,305	1,961,305	10,982,536
المطلوبات						
9	17,620,956					17,620,956
10	189,110,140					189,092,520
11	2,819,087					2,819,087
12	5,066,610					5,066,610
13	-					-
14	11,073,139					10,465,148
إجمالي المطلوبات	225,689,932					225,064,321

LI2 – المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر النظامية والقيم الدفترية في القوائم المالية (بآلاف الريالات)

أ	ب	ت	ث	ج
تخضع البنود لـ				
المجموع	إطار المخاطر الائتمانية	إطار الضمانات	إطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	إطار مخاطر السوق
264,828,346	262,867,040		1,961,305	1,961,305
-			-	
264,828,346	262,867,040		1,961,305	1,961,305
163,922,292	45,595,949			
-				
-	961,850			
-	3,497,447			
-				
75,175,809	1,803,873		(157,433)	(157,433)
503,926,446	310,266,862		1,803,873	1,803,873

1	القيمة الدفترية للموجودات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)
2	القيمة الدفترية للمطلوبات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)
	إجمالي صافي المبالغ ضمن نطاق التوحيد النظامي
3	المبالغ خارج الميزانية العمومية
4	الاختلافات في القيم
5	الاختلافات الناشئة بسبب قواعد المقاصة، خلال تلك المدرجة في الحقل 2
6	الفروق الناتجة بسبب تجنب المخصصات
7	الفروق الناتجة بسبب المرشحات الاشرافية
8	المشتقات
	مبالغ المخاطر المأخوذة لأغراض تنظيمية

CC1 تكوين رأس المال التنظيمي (بآلاف الريالات)		
مكونات ¹ رأس المال التنظيمي المبلغ من قبل البنك		
	رأس مال الأسهم العادية الفئة 1: الأدوات والاحتياطيات	
20,547,945	رأس مال الأسهم العادية المؤهل والمصدر مباشرة (والمعامل للشركات غير المساهمة) زائد فائض الأسهم ذات العلاقة.	1
2,811,799	أرباح مبقاة	2
29,397,764	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	3
	رأس المال المصدر مباشرة والخاضع للتوقف التدريجي عن رأس مال الأسهم العادية الفئة 1 (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	4
	رأس مال الأسهم العامة الصادرة عن الشركات الزميلة والمملوك من قبل أطراف أخرى (المبلغ يمكن أن يكون جماعي كرأس المال العادي من الفئة 1)	5
52,757,508	رأس مال الأسهم العادية الفئة 1 قبل التسويات النظامية	6
	رأس مال الأسهم العادية الفئة 1: التسويات النظامية	
	تسويات التقييم الإشرافية	7
8,791,897	الشهرة (ناقص الالتزام الضريبي)	8
2,190,638	الموجودات غير الملموسة الأخرى خلافا لحقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزام الضريبي)	9
	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الاختلافات المؤقتة (ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)	10
	احتياطي حماية التدفقات النقدية	11
	نقص المخصصات عن الخسائر المتوقعة	12
	تأمين أرباح المبيعات (حسب الموضح في الفقرة 562 من إطار بازل 2)	13
	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في المخاطر الائتمانية الذاتية على المطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة.	14
	صافي أصول صندوق التقاعد المحددة	15
	الاستثمار في الأسهم الذاتية (إن لم تكن قد طرحت من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المعلنة.	16
	مساهمات متبادلة في رأس مال الأسهم العامة	17
	استثمارات في رؤوس أموال الكيانات المصرفية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10%	18
	من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	
	الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للكيانات البنكية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10%	19
	من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	
	حقوق خدمة التمويل العقاري (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	20
	أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10% ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)	21
	المبلغ المتجاوز لحد 15%	22
	منه: استثمارات مؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات البنكية	23
	منه: حقوق خدمة التمويل العقاري	24
	منه: أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة	25
	تسويات نظامية محلية محددة	26

27	التسويات النظامية المطبقة على رأس مال السهم العامة الفئة 1 بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الاقتطاعات.	
28	مجموع التسويات النظامية على رأس مال الأسهم العامة الفئة 1	10,982,536
29	رأس مال الأسهم العامة الفئة 1	41,774,973
	رأسمال الفئة 1 الإضافي: الأدوات	
30	أدوات رأسمال الفئة 1 الإضافي المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة.	
31	منه: مصنف كأسهم بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	
32	منه: مصنف كالتزامات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	
33	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقاً للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 1 الإضافي	
34	أدوات الفئة 1 الإضافية (و أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى.	
35	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقاً للخروج التدريجي	
36	رأسمال الفئة 1 الإضافي قبل التسويات النظامية	0
	رأسمال الفئة 1 الإضافي: التسويات النظامية	
37	استثمارات في أدوات الفئة 1 الإضافية الذاتية	
38	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 1 الإضافية	
39	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	
40	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (ناقص المراكز القصيرة المؤهلة).	
41	التسويات النظامية الداخلية المحددة	
42	التسويات النظامية المطبقة على رأس مال الفئة 1 الإضافي بسبب عدم كفاية الفئة 2 لتغطية الحسميات	
43	مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 1 الإضافي	0
44	رأسمال الفئة 1 الإضافي	0
45	رأسمال الفئة 1 (الفئة 1 + رأسمال الفئة 1 الإضافي)	41,774,973
	رأسمال الفئة 2 : الأدوات والمخصصات	
46	أدوات رأسمال الفئة 2 الإضافي المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة.	5,000,000
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقاً للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 2 الإضافي	
48	أدوات الفئة 2 الإضافية (وأدوات رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5 أو البند 34) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ مسموح في مجموعة الفئة 2)	
49	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقاً للخروج التدريجي	
50	المخصصات:	1,303,054
51	رأسمال الفئة 2 قبل التسويات النظامية	
	رأسمال الفئة 2: التسويات النظامية	6,303,054
52	الاستثمار في أدوات رأسمال الفئة 2 الذاتية	
53	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 2 الإضافية	

54	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
55	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (ناقص المراكز القصيرة المؤهلة).
56	التسويات النظامية الداخلية المحددة
57	مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 2
58	رأس المال الفئة 2
59	مجموع رأس المال (الفئة 1 + الفئة 2)
60	مجموع أصول المخاطر الموزونة
	النسب الرأسمالية
61	رأس المال الفئة 1 العام (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)
62	رأس المال الفئة 1 (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)
63	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)
64	متطلبات الاحتياطي الخاص المؤسسة (متطلبات الحد الأدنى لرأس مال الأسهم العام 1 زائد احتياطي حماية رأس المال زائد متطلبات الحماية من انعكاس الدورة الاقتصادية زائد متطلبات احتياطي G-SIB والمعبر عنها كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)
65	منه: متطلبات احتياطي حماية رأس المال
66	منه: متطلبات احتياطي الحماية من الدورة الاقتصادية المعاكسة
67	منه: متطلبات احتياطي G-SIB
68	رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المتاح للوفاء بمتطلبات احتياطيات الحماية (كنسبة من أصول المخاطر الموزونة).
	الحدود الدنيا المحلية (إن كانت مختلفة عن بازل 3)
69	النسبة الدنيا لرأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)
70	النسبة الدنيا لرأس مال الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)
71	النسبة الدنيا لمجموع رأس المال المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)
	المبالغ التي تقل عن الحدود الدنيا للاقتطاع (قبل وزن المخاطر)
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى.
73	الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات المالية
74	حقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة).
75	أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة).
	الحدود العليا المطبقة على إدراج المخصصات في الفئة 2
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة للطريقة المعيارية (قبل تطبيق الحد الأعلى)
77	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب الطريقة المعيارية
78	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة لطريقة التقييم الداخلي (قبل تطبيق الحد الأعلى)
79	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب طريقة التقييم الداخلي
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي (والتي تنطبق فقط بين 1 يناير 2018 و 1 يناير 2022م)
80	السقف الحالي على أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي

81	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاستردادات والاستحقاقات)
82	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 1 الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي
83	المبالغ المستثناة من رأس مال الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاستردادات والاستحقاقات)
84	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 2 والخضعة لترتيبات الخروج التدريجي
85	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاستردادات والاستحقاقات)

CC2 - تسوية رأس المال التنظيمي في الميزانية العمومية (بآلاف الريالات)

أ	ب	
الميزانية العمومية في القوائم المالية المنشورة	بموجب نطاق الدمج القانوني	
الموجودات		
36,449,415	36,449,415	نقدية و ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
5,105,498	4,915,320	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,961,305	1,961,305	مشتقات القيمة العادلة الإيجابية
60,831,007	60,538,644	صافي الاستثمارات
153,243,077	153,243,077	صافي القروض والسلف
3,497,447	1,303,054	منه !: مخصصات جماعية
619,232	619,232	استثمار في شركات زميلة
3,169,427	3,169,404	صافي ممتلكات ومعدات
10,982,536	-	الشهرة التجارية والموجودات غير المادية
4,090,172	3,931,948	موجودات أخرى
276,451,669	264,828,346	إجمالي الموجودات
المطلوبات		
17,620,956	17,620,956	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
189,110,140	189,092,520	ودائع العملاء
5,066,610	5,000,000	سندات دين مصدرة
5,066,610	5,000,000	منها أدوات رأس مال الفئة 2
-	-	اقتراض
2,819,087	2,819,087	مشتقات القيمة العادلة السالبة
11,073,139	10,465,148	مطلوبات أخرى
225,689,932	224,997,711	إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين		
20,547,945	20,547,945	رأس المال المدفوع
20,547,945	20,547,945	منه مبلغ رأس المال العام من الفئة 1
-	-	منه مبلغ الفئة الإضافية 1 المستحق
11,485,841	11,485,841	احتياطي نظامي
17,911,923	17,911,923	احتياطيات أخرى
760,954	2,811,799	أرباح مبقاة

		أرباح مقترح توزيعها
52,757,508	50,706,663	إجمالي حقوق المساهمين
	55,077	حقوق الملكية غير المسيطرة
(10,982,536)		الشهرة التجارية والأصول غير المادية
393,572		أخرى (فرق المخصصات تحت المعايير المحاسبية الجديدة)
267,166,255	276,451,672	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

CCA1 الملاحم الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية

أ		معلومات كمية / نوعية
1	المصدر	البنك السعودي البريطاني (ساب)
2	رمز التعرف الفردي: (مثال: CUSPIN, ISIN أو بلومبيرغ بالنسبة للاكتتابات الخاصة)	ISIN No.SA153VK0GKJ8
3	الأنظمة الحكومية التي تحكم الأداة	تخضع الأداة للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية
3a	الوسائل التي يتم بموجبها تحقيق متطلبات الإنفاذ الواردة في القسم 13 من ورقة استيعاب الخسارة الكلية TLAC (بالنسبة إلى الأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسارة الكلية التي يحكمها القانون الأجنبي)	لا ينطبق
4	قواعد بازل 3 الانتقالية	الفئة 2
5	قواعد بازل 3 ما بعد الانتقالية	مؤهلة
6	مؤهلة فرديا/ كمجموعة / كمجموعة وفرديا	فردية
7	نوع الأداة	صكوك ثانوية
8	المبلغ المسجل في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين كما بتاريخ أحدث تقرير)	5,000 مليون ريال سعودي
9	القيمة الاسمية للأداة	5,000 مليون ريال سعودي
10	التصنيف المحاسبي	مطلوبات - تكلفة مطفاة
11	تاريخ الإصدار الفعلي	22 جولي 2020 م
12	دائم أو مؤرخ	مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي	22 جولي 2030 م
14	استدعاء المصدر طبقا للموافقة الإشرافية المسبقة.	نعم
15	تاريخ خيار الاستدعاء، تواريخ الاستدعاء الطارئة ومبلغ الاسترداد	خيار الاستدعاء متاح فقط بعد 5 سنوات أو من أجل حدث نظامي أو ضريبي. وتاريخ الاسترداد في 22 جولي 2025م ، ويحق لساب الاسترداد كليا وليس جزئيا بإعطاء إخطار لا يقل عن 30 يوما ولا يزيد عن 60 يوما لحملة الصكوك.
16	تواريخ الاستدعاء اللاحقة إن انطبق ذلك	حسب الموضح أعلاه
	الكوبونات / الأرباح	
17	أرباح/كوبون ثابت أو عائم	عائم
18	سعر الكوبون و/أو مؤشر مرتبط	سببور 6 اشهر + 195 نقطة أساس
19	هل يوجد عامل وقف توزيع الأرباح	لا
20	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئيا أو إلزامية	الزامي
21	هل توجد أية زيادة أو أي حافز آخر للاسترداد	لا

غير تراكمية أو تراكمية	22
غير قابلة للتحويل	23
لا ينطبق	24
لا ينطبق	25
لا ينطبق	26
لا ينطبق	27
لا ينطبق	28
لا ينطبق	29
نعم	30
توفر شروط عقد الاداة الاساس القانوني لمؤسسة النقد لتفعيل تخفيض القيمة الدفترية (الطريقة التعاقدية)	31
التخفيض كلي أو جزئي	32
دائم	33
	34
تالية أحقية الدفع: كبار حملة الصكوك لهم الأولوية المباشرة مباشرة قبل هذه الأداة.	35
لا ينطبق	36
لا ينطبق	37

CCyB1: التوزيع الجغرافي لعمليات التعرض الائتمانية المستخدمة في عازلة رأس المال المضادة للتقلبات الدورية

التوزيع الجغرافي	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية الخاصة بالبنك
المملكة العربية السعودية	0.00%	0.000%
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	0.0% to 2.5%	0.026%
أمريكا الشمالية	0.0% to 2.5%	0.002%
أوروبا	0.0% to 2.5%	0.001%
جنوب شرق آسيا	0.0% to 2.5%	0.000%
أخرى	0.0% to 2.5%	0.009%
المجموع		0.039%

LR1 - ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في معيار الرفع المالي (بآلاف الريالات)

(أ)	
276,451,671	1 إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المالية المنشورة
-	2 التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات المالية المجمعة للأغراض المحاسبية والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي
-	3 التعديلات المتعلقة بأي أصول ائتمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك المطبق وتم استبعادها من قياس الإنكشاف في معيار الرفع المالي
1,803,873	4 تعديلات الأدوات المالية المشتقة
-	5 تعديل معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثلة)
53,832,788	6 تعديل البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكفنة للانتماء خارج حالات التعرض لمخاطر الميزانية العمومية)
1,109,775	7 تعديلات أخرى
333,198,107	8 إنكشاف معدل الرفع المالي

LR2 - ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في معيار الرفع المالي (بآلاف الريالات)

ب	أ	
سبتمبر 20	ديسمبر 20	
الحالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية		
264,862,942	277,561,446	1 البنود المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و عمليات تمويل الأوراق المالية شاملة الضمانات)
-	-	2 (مبالغ الأصول ذات الصلة المقطوعة عند تحديد رأس المال فئة 1 بموجب بازل 3)
264,862,942	277,561,446	3 إجمالي الحالات التعرض لمخاطر في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات و عمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع السطرين 1 و 2))
1,644,504	1,410,511	4 تكلفة الاستبدال لجميع عمليات المشتقات (أي الصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
555,496	393,362	5 مبلغ المعامل الإضافي للإكتشاف المالية المحتملة (PFE) لجميع معاملات المشتقات المالية
-	-	6 إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم إستقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7 (اقتطاعات الأصول المستحقة القبض من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عمليات المشتقات)
-	-	8 (حالات التعرض لمخاطر للأطراف المقابلة المركزية التي تم إستثناءها)
-	-	9 المبلغ الإسمي الفعلي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة
-	-	10 (التقاص للمبلغ الإسمي الفعلي المعدل وخصم قيمة المعامل الإضافي لمشتقات الائتمان المصدرة)
2,199,999	1,803,873	11 إجمالي حالات التعرض لمخاطر المشتقات (مجموع السطر 4 إلى 10)
		12 إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ في الاعتبار أي تقاص) بعد إجراء التعديلات للعمليات المحاسبية للبيع
		13 (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية الإجمالية)
		14 إنكشاف معامل التحويل الائتماني من خلال أصول عمليات تمويل الأوراق المالية
		15 حالات التعرض لمخاطر وكيل العمليات
		16 إجمالي الحالات التعرض لمخاطر لعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر 12 إلى 15)
157,511,881	167,361,637	17 الإنكشاف خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الإسمية
(105,786,682)	(113,528,849)	18 (التعديلات للتحويل إلى مبالغ مكافئة للائتمان
51,725,199	53,832,788	19 البنود خارج الميزانية (مجموع الأسطر 17 و 18)
40,825,023	41,774,973	20 فئة 1 من رأس المال
318,788,141	333,198,107	21 إجمالي الحالات التعرض لمخاطر (مجموع الأسطر 3 و 11 و 16 و 19)
12.81%	12.54%	22 معيار الرفع المالي بموجب بازل 3

إدارة مخاطر السيولة - LIQA

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك السعودي البريطاني (ساب) موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أنه سيتعين عليه الوفاء بتلك الالتزامات بتكلفة زائدة. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة خلال الفترات المتوقعة وعند الحاجة.

لدى البنك إطار داخلي لمخاطر السيولة والتمويل مستخدماً الإطار التنظيمي الخارجي لمؤسسة النقد لنسبة تغطية السيولة ومتطلبات صافي التمويل الثابت كأساس ولكن بإضافة مقاييس / حدود إضافية وتغطيات لمعالجة المخاطر التي يرى البنك أنها لم يتم عكسها بشكل كاف من خلال الإطار التنظيمي الخارجي.

إن قرار إنشاء إطار داخلي على غرار الإطار التنظيمي الخارجي كان مدفوعاً بالحاجة إلى التأكد من أن الأطر الخارجية والداخلية تتماشى مع توجه الإطار الداخلي للتأكد من أن إطار تسعير تحويل الأموال الداخلية للبنك يحفز خطوط الأعمال على الالتزام الإجمالي بكل من المخاطر الخارجية (التنظيمية) والتحمل الداخلي للمخاطر.

الهدف من معدل تغطية السيولة هو الحد من مخاطر التدفقات النقدية الشديدة الناجمة عن الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل المتقلبة وبعض الالتزامات المتعلقة بالإقراض. وطبقاً لمعدل تغطية السيولة يتعين على ساب الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة عالية الجودة غير المقيدة بأعباء لتحمل سيناريو ضغط حاد متواصل لمدة 30 يوماً. وقد تم تصميم معدل تغطية السيولة بشكل خاص لتحسين المرونة لدى البنك على المدى القصير في مواجهة صدمات السيولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن متطلبات صافي التمويل الثابت مصممة للحد من المخاطر الناجمة عن عدم التطابق المفرط في الإستحقاقات على المدى المتوسط والطويل. وبشكل أكثر تحديداً تقتضي متطلبات صافي التمويل الثابت من ساب تمويل الأصول غير السائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

ويعرف إطار معدل تغطية السيولة ومتطلبات صافي التمويل الثابت ودائع العملاء على أنها "مستقرة" أو "شبه مستقرة" أو "غير مستقرة". وتعرف الأموال المستقرة وشبه المستقرة على أنها الودائع التي يقل احتمال إدارتها بشكل نشط من قبل العملاء ويرجح بالتالي بقائها لدى البنك خلال فترة الضغط. وبالمثل، تعرف الأموال غير المستقرة على أنها الودائع التي يديرها العملاء بشكل أكثر فاعلية مع احتمال سحبها مبكراً مع مؤشرات ضغط السوق وهي تشكل جزءاً من حسابات معدل تغطية السيولة.

كسياسة عامة، يسعى ساب إلى الإكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بتمويل العمليات الخاصة به من الودائع " المستقرة ". ويسمح بالاستثناءات لتسهيل التمويل الفعال لبعض متطلبات الخزينة القصيرة الأجل والمشاريع الناشئة التي لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى أسواق الإيداع.

يستخدم ساب اختبار تحمل ضغط التدفقات النقدية كجزء من عملياته الرقابية لتقييم مخاطر السيولة. ويتم من خلال اختبار الجهد تقييم التدفقات النقدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية الحادة وغير المواتية المحتملة على الأرباح والخسائر وعلى الرأسمال وأزمات السيولة بهدف تقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بوضع رأسمالي كاف في حال تطبيق هذا السيناريو.

وقد أعد بنك ساب «بيانات تقبل مخاطر» تغطي المخاطر المرتبطة بالسيولة التي تعتمد سنوياً لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وتراجعها شهرياً لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر مع رفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يدير بنك ساب سيولة الميزانية العمومية ويعد تقارير عنها في ضوء النسب الرئيسية التالية :

- نسبة الأصول إلى الودائع – ترصد مدى تغطية ودائع العملاء لسلف العملاء.
- شرط احتياطات السيولة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) – امتلاك حد أدنى مقداره 20% من خصوم الودائع في شكل أصول سائلة تُستحق في أقل من شهر واحد، وفي شكل أذون خزينة وسندات حكومية وفقاً للمادة 7 من نظام مراقبة البنوك.
- نسبة تغطية السيولة – حد أدنى من المتطلبات مقداره 100%—يستلزم امتلاك بنك ساب أصولاً سائلة يمكن، في حالة الحاجة إليها، تحويلها بسهولة إلى نقد يُضخ في الأسواق الخاصة للصمود أمام سيناريو إجهاد مدته 30 يوماً.
- نسبة صافي التمويل الثابت – حد أدنى من المتطلبات مقداره 100%—يستلزم امتلاك بنك ساب حداً أدنى من التمويل الثابت مقارنة بمستويات السيولة الخاصة بأنشطة الأصول على مدى سنة واحدة.

يقيم بنك ساب المخاطر المرتبطة بالسيولة ويديرها عبر سياسات محددة بوضوح للسيولة تشكل جزءاً من إطار عمل أوسع للسيولة والتمويل وخطة تمويل تراجعها لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. وهناك لجنة معينة لإدارة السيولة ترصد وضع السيولة الحالي والمتوقع للبنك وتقرّر التغييرات على لجنة الموجودات والمطلوبات بخصوص سيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي للسيولة واستراتيجية التمويل وحدود نسبة السيولة لبنك ساب.

إضافة إلى ذلك، تُعد الإدارة المالية تقرير سيولة على مستوى البنك يحظى برصد يومي في ضوء الحدود المعتمدة والمتطلبات التنظيمية التي أقرتها الإدارة العليا، بالإضافة إلى إعدادها، على أساس شهري، لميزانية عمومية متوقعة لمدة مقدارها 18 شهراً توضح النمو المتوقع في القروض والودائع.

ويدير بنك ساب تركيز سندات الديون والمودعين ويرصده لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لأجل استحقاق سندات الديون والودائع.

بالمثل، يسعى بنك ساب إلى أن يكون لديه، على نحو مستمر، احتياطي من الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية التي تتكون بالأساس من ودائع لدى البنك المركزي، في شكل نقد أو ديون سيادية غير مرهونة، يمكن تصفيتها أو مصادرتها في أوقات نقص السيولة. وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات، على أساس شهري، تحديد ورصد حد تحمل المخاطر بالنسبة للموجودات.

علاوة على ذلك، تُستخدم كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت في الضغط على وضع السيولة عبر مجموعة من نطاقات آجال الاستحقاق وعن طريق تطبيق سيناريوهات خاصة بالبنك وعلى مستوى السوق.

من ناحية أخرى، تشكل ودائع الادخار والحسابات الجارية مستحقة الدفع عند الطلب أو بناءً على إخطار قصير المدى—جزءاً كبيراً من تمويل بنك ساب، وهناك اهتمام كبير بالحفاظ على ثبات هذه الودائع. فبنك ساب يدير ويرصد تركيز سندات الديون والمودعين لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لأجل استحقاق سندات الديون والودائع.

بالإضافة إلى ذلك، لدى بنك ساب «خطة طوارئ تمويلية» شاملة وجاهزة وتُختبر سنوياً. وتحدد هذه الخطة أول المؤشرات الدالة على ظروف الإجهاد المالي، وتنص على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة مواجهات صعوبات ناشئة عن الأزمات النظامية أو غيرها، مع الوصول بالآثار السلبية طويلة الأجل على الأعمال إلى الحد الأدنى.

فبنك ساب لديه، تحت تصرفه المباشر، مجموعة واسعة من مصادر رؤوس الأموال والأسواق النقدية بغية الوفاء باحتياجات التمويل .

ويواصل بنك ساب تنويع مصادر التمويل عبر إصدارات الديون في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء من أجل تحديد مصادر تمويل أطول أجلاً لميزانيته العمومية.

ويؤثر التقييم وفق سعر السوق لمخاطر المشتقات المتوازنة للبنك تأثيراً كبيراً على إدارة السيولة .

ووفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، تعتبر العملة «ذات أهمية» إذا بلغ مجموع الخصوم المصدرة بتلك العملة خمسة في المائة أو أكثر من إجمالي الخصوم للبنك. وعلى ذلك، فالريال السعودي والنولار الأمريكي دون غيرهما يمثلان عملتين مهمتين، ويجري رصدهما تبعاً لذلك.

من ناحية أخرى، تسهم الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية بصفة أساسية في نسبة تغطية السيولة الخاصة بالبنك وكذلك تفعل التدفقات النقدية الخارجية التي تنشأ بالأساس من ودائع العملاء.

بلغ متوسط معدل تغطية السيولة لمدة 3 أشهر 299٪ في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بنسبة 239٪ في 30 سبتمبر 2020، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة متوسط التدفقات النقدية بمقدار 2.9 مليار ريال سعودي ودون تغيير على نطاق واسع في متوسط التدفقات النقدية الخارجية والتي تم تعويضها جزئياً بزيادة في متوسط مستويات الأصول السائلة من النوعية الممتازة بمقدار 7.9 مليار ريال سعودي.

بلغت قيمة معدل صافي التمويل الثابت في 31 ديسمبر 2020 نسبة 156٪ مقارنة بنسبة 146٪ في 30 سبتمبر 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة المخزون المرجح للتمويل الثابت المتاح (ASF) بحوالي 9.7 مليار ريال سعودي مقارنة بالتمويل الثابت المطلوب (RSF) الذي نقص 1.9 مليار ريال سعودي خلال الفترة.

LIQ1 - معدل تغطية السيولة (بآلاف الريالات)		
ب	ا	
إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	
الأصول السائلة عالية الجودة		
83,678,550		1 إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
التدفقات النقدية		
6,756,687	72,056,091	2 ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها :
-	-	3 الودائع المستقرة
6,756,687	72,056,091	4 الودائع الأقل استقرارا
42,388,011	91,743,058	5 التمويلات الكبيرة غير المضمونة - منها :
-	-	6 الودائع التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع من خلال شبكات البنوك التعاونية
42,388,011	91,743,058	7 الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)
-	-	8 الديون غير المضمونة
-	-	9 التمويلات الكبيرة المضمونة
4,856,738	164,166,986	10 المتطلبات الإضافية ، منها :
317,463	317,463	11 التدفقات الخارجة المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر المشتقات والمتطلبات الضمانية الأخرى
-	-	12 التدفقات الخارجة المتعلقة بخسائر تمويل منتجات الدين
371,543	3,715,434	13 تسهيلات الائتمان والسيولة
-	-	14 التزامات تمويلية تعاقدية أخرى
4,167,732	160,134,090	15 التزامات تمويلية طارئة أخرى
54,001,436	327,966,135	16 إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة		
-	-	17 الإقراض المضمون (مثل إعادة الشراء العكسي)
23,952,667	42,285,349	18 تدفقات داخلة من حالات التعرض لمخاطر منتظمة بالكامل
1,394,745	1,767,786	19 تدفقات نقدية خارجة أخرى
25,347,412	44,053,135	20 إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
إجمالي القيمة المعدلة		
83,678,550		21 إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)
28,654,024		22 صافي التدفقات النقدية الخارجة
299%		23 نسبة تغطية السيولة (%)

LIQ2 - نسبة صافي التمويل الثابت (بآلاف الريالات)						
هـ	د	ج	ب	أ		
القيمة الموزونة	القيمة غير الموزونة حسب الإستحقاق المتبقي					
	سنة 1 ≥	من 6 شهور إلى سنة	أقل من 6 شهور	لا يوجد إستحقاق		
بنود التمويل الثابت المتاح						
65,336,970	17,579,462		-	47,757,508	رأس المال	1
52,757,508	5,000,000		-	47,757,508	رأس المال التنظيمي	2
12,579,462	12,579,462		-	-	أدوات رأسمالية أخرى	3
72,004,260	-	520,679	11,980,473	67,749,543	ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها :	4
-	-		-	-	الودائع المستقرة	5
72,004,260	-	520,679	11,980,473	67,749,543	الودائع الأقل استقرارا	6
52,421,373	509	1,765,555	26,266,647	75,544,030	التمويلات الكبيرة :	7
-	-		-	-	الودائع التشغيلية	8
52,421,373	509	1,765,555	26,266,647	75,544,030	التمويلات الكبيرة الأخرى	9
	-		-	-	الالتزامات ذات الأصول المتكافئة والمتربطة	10
	-		28,203	43,624,377	التزامات أخرى	11
		28,203			صافي نسبة التمويل الثابت للمطلوبات المشتقة	12
				43,624,377	جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات أعلاه	13
189,762,603					إجمالي التمويل الثابت المتاح	14
بنود التمويل الثابت المطلوب						
					إجمالي نسبة التمويل الثابت للموجودات السائلة عالية الجودة	15
					ودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	16
99,894,339	134,890,363	9,949,736	97,523,674	10,867,151	القروض والأوراق المالية العاملة:	17
2,535,815	50,716,303	-	-	-	قروض عاملة للمؤسسات المالية المضمونة بموجب أصول سائلة عالية الجودة من المستوى 1	18
3,985,904	-	37,500	25,372,002	876,136	قروض عاملة للمؤسسات المالية المضمونة بموجب أصول سائلة عالية الجودة من غير المستوى 1 وقروض عاملة غير مضمونة للمؤسسات المالية	19
84,944,746	84,047,939	9,893,688	50,334,038	9,557,663	قروض عاملة لعملاء من غير الشركات المالية وقروض لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة وقروض لجهات سيادية وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع العام ، منها :	20
					جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعياري لمخاطر الائتمان	21
					الرهونات السكنية العاملة، منها:	22

23	جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعياري لمخاطر الائتمان				
24	الأوراق المالية الغير متأخرة السداد وغير المؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	9,819,911	126,121	8,427,874	
25	الأصول ذات الالتزامات المتكافئة و المترابطة		567,906	567,906	
26	أصول أخرى	11,516,139	9,181,546	20,697,685	
27	السلع المادية المتداولة، بما في ذلك الذهب	-			
28	الأصول المعلنة كهامش أولي لعقود المشتقات وكمساهمات في صناديق التعثر لحالات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة المركزية		-	-	
29	نسبة استقرار التمويل الصافي للموجودات المشتقة		149	149	
30	نسبة استقرار التمويل الصافي للمطلوبات المشتقة قبل خصم الهامش المتغير المعلن		-	-	
31	جميع الأصول الأخرى غير المشمولة ضمن الفئات أعلاه	11,516,139	9,181,396	20,697,535	
32	البنود خارج الميزانية	4,105,773	162,389,895	209,426	
33	إجمالي التمويل الثابت المطلوب			121,369,356	
34	نسبة صافي التمويل الثابت	-		156.4%	

CRA - جدول تسويات المخاطر الائتمانية: معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية

تمثل مخاطر الائتمان أهم متطلباتنا التنظيمية المتعلقة برأس المال.

الأهداف الرئيسية لوحدة إدارة مخاطر الائتمان لدينا هي:

- إيجاد ثقافة قوية للإقراض المسؤول ووضع سياسة مخاطر ائتمان وإطار مراقبة قوبين.
- الاشتراك مع شركائنا والدخول في تحد معها فيما يتعلق بتعريف وتنفيذ والمواظبة على إعادة تقييم درجة تقبل مخاطر الائتمان لدينا في ظل ظروف السيناريوهات الفعلية وسيناريوهات الإجهاد.
- ضمان وجود مراجعة مستقلة يجريها خبراء المخاطر الائتمانية وتكاليفها والحد منها.

المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أي من طرفي المستندات المالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض التي تنشأ من القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. هناك أيضاً مخاطر ائتمانية على الالتزامات المتعلقة بالائتمان والالتزامات الطارئة والمشتقات.

إن إدارة «مخاطر السوق ومخاطر الائتمان لقطاع الجعلة»، وإدارة «إدارة الثروات والتجزئة المصرفية» وإدارة «إدارة الأعمال المعرضة للمخاطر» تمثل مكونات رئيسية من وحدة «إدارة المخاطر» بالبنك، التي تدعم «كبير موظفي إدارة المخاطر» في الإشراف على مخاطر الائتمان. وتشمل الواجبات الرئيسية لهذه الإدارات على: إجراء استعراضات مستقلة لمقترحات الائتمان ذات الخطورة العالية والكبيرة؛ وإدارة مخاطر الائتمان لقطاع التجزئة؛ والإشراف على سياسة التعرض الكبير؛ وامتلاكنا برامج لأنظمة الائتمان وسياسات الائتمان؛ والإشراف على إدارة الحوافظ ورفع تقارير بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية العليا والجهات التنظيمية. وهذه الجوانب من مخاطر الائتمان تعمل عن كثب مع قطاعات أخرى من قسم المخاطر؛ على سبيل المثال، مع "المخاطر التشغيلية" فيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية ومع "إدارة مخاطر المؤسسة" فيما يتعلق بإجراءات تقبل المخاطر. علاوة على ذلك، فإنها تتعاون مع إدارة مخاطر المؤسسات وقسم التمويل فيما يتعلق باختبارات الإجهاد المالي.

ساب عبارة عن مؤسسة تقدم خدمات مالية متنوعة ويعمل في المملكة العربية السعودية حيث يقدم مجموعة واسعة من أنشطة الأعمال وعمليات تدفق الدخل. ويقدم ساب مجموعة واسعة من المنتجات والتسهيلات الائتمانية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال أساسية؛ الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CIB) والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات (RBWM).

- تلبي الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المتطلبات المصرفية للعملاء من البنوك التجارية، والشركات السعودية الرائدة التي تنشط عالمياً؛ الشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة العربية السعودية ولكن يقع مقرها الرئيسي في الخارج؛ وعملاء المؤسسات مثل الوزارات والهيئات الحكومية والإدارات والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى. ويشمل ذلك توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل التجاري والذمم المدينة والضمانات وغير ذلك من المنتجات الائتمانية الأخرى.

تلبي الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات بالمتطلبات المصرفية لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة بما في ذلك الحسابات الجارية والتمويل الشخصي والتمويل العقاري وبطاقات الائتمان.

(ب) المعايير والطرق المستخدمة من أجل تحديد سياسة إدارة المخاطر الائتمانية ووضع حدود المخاطر الائتمانية:

لقد وضع بنك ساب معايير واضحة يجب على جميع الموظفين الالتزام لها بغرض تطبيقها على مستوى البنك. ويشمل ذلك مجموعة من بيانات تقبل المخاطر المعتمدة من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة والتي تعكس قدرة البنك على تحمل المخاطر الائتمانية على مستوى مختلف الشرائح والقطاعات والمنتجات وأنواع المقترضين.

توفر دلائل الائتمان إرشادات وسياسات وإجراءات واضحة ومتسقة فيما يتعلق بالإقراض من أجل إدارة محافظ الأصول البنكية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة هذه اللوائح سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر المعنية واعتمادها من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة بما يتوافق مع قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية.

يسعى البنك لمراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية والحد من المعاملات مع بعض الأطراف المقابلة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. كما تم إعداد وصياغة سياسات إدارة المخاطر من أجل تحديد المخاطر ووضع حدود مخاطر مناسبة لها ومراقبة المخاطر والالتزام بحدود الصلاحيات الموضوعة.

يقوم البنك بتقييم احتمالية تعثر الأطراف المقابلة مستخدماً أدوات التقييم الداخلي. كما يستخدم البنك تقييمات خارجية، من وكالات تقييم معروفة، متى كان ذلك متوفراً.

كما يسعى البنك لإدارة مخاطره الائتمانية من خلال تنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم وجود تراكبات غير مبررة للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة.

لقد تم تفويض صلاحيات القيام بمختلف الأنشطة والمسؤوليات المتعلقة بالأداء المالي إلى إدارة ساب ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. كما يتم تفويض صلاحيات الدخول في المخاطر الائتمانية ضمن حدود للجنة التنفيذية وكبار مديري الإدارة والائتمان المعيّنين. وعلى الرغم من ذلك، فإن موافقة اللجنة التنفيذية تعتبر ضرورية بالنسبة للعروض الائتمانية التي تتطوي على مخاطر ائتمانية عالية.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنوياً من قبل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة في حدود التفويضات المنحدرة من مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن ساب على مسؤولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج تقييم الائتمان واستراتيجيات اتخاذ القرارات التي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية ومعلومات الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) إضافة إلى تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

وضع ساب أنظمة تحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الناشئة.

(ج) هيكل وتنظيم قسم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية:

إن مجلس الإدارة مسؤول عن طريقة إدارة المخاطر بشكل عام في ساب وعن مراجعة فعاليتها. وقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة لاعتماد وتقديم الإشراف والتوجيه بخصوص إطار المخاطر في البنك، وخطط وأهداف الأداء التي تشمل إعداد بيانات تقبل المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر، وتعيين كبار الموظفين وتفويض الصلاحيات اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى ووضع إجراءات رقابية فعالة.

كما أنشأ البنك أيضاً عدداً من مجموعة من لجان إدارة المخاطر ابتداءً من مستوى مجلس الإدارة وانتهاءً بمستوى الإدارة الوسطى، وذلك لضمان إدارة جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة فعالة.

يدير ساب قسم إدارة مخاطر مستقل يوفر أعلى مستوى من الإشراف والإدارة على مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية. وتعتبر فرق الائتمان مسؤولة عن مراجعة الائتمانات وقرارات الموافقة عليها بالإضافة إلى الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر بما في ذلك الاختيار والتطبيق والتنفيذ والإشراف.

يقوم فريق الأصول الخاصة والاسترداد المعين بإدارة الشركات المتعثرة مالياً وأيضاً القروض المودعة. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك قسم التحصيلات المتخصص بتقديم المشورة حول الديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر بما في ذلك استخدام خدمات وكالات الاسترداد الخارجية والدولية.

تتم في ساب إدارة التسهيلات الائتمانية من خلال قسم مستقل لإدارة الائتمان. وهذا القسم مسؤول عن ضمان دقة واكتمال جميع المستندات وتوافقها مع الأحكام والشروط المتفق عليها بالإضافة إلى تولي إدارة التسهيلات والرقابة عليها.

(د) العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية ومراقبة المخاطر والالتزام وفعاليات المراجعة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الرقابة الداخلية في ساب وعن مراجعة فعاليتها. كما أن إطار المعايير والسياسات والإجراءات الرئيسية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة مصممة لتحقيق فصل فعال بين الواجبات والرقابة الداخلية في ساب من أجل إدارة المخاطر ضمن حدود تقبل المخاطر المقبولة بالإضافة إلى استمرار تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي تواجه البنك.

إن إدارة ساب مسؤولة عن وضع والمحافظة على نظام كاف وفعال للرقابة الداخلية يشتمل على السياسات والإجراءات/العمليات ونظم المعلومات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تسهل فعالية وكفاءة العمليات. وقد قام البنك بتطبيق نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لإدارة المخاطر التي تواجه البنك.

إن إدارة القسم، بصفتها خط الدفاع الأول، مسؤولة عن تحديد الإجراءات والمعايير التشغيلية في جميع الحقول الواقعة تحت مسؤوليتها. وتقوم الأقسام بوضع كتيبات الدلائل الخاصة بأعمالها وتغطي كافة المخاطر الكبيرة بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وتقنية المعلومات والأمن ورأس المال والإدارة المالية ومنهجية العمل والسمعة والمخاطر الاستراتيجية والمسؤولية الاجتماعية، والالتزام والمخاطر التشغيلية الأخرى. كما إن إدارة القسم مسؤولة عن تطبيق آليات رقابة فعالة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية ومنع أي مخالفات للسياسات الموضوعة والمتطلبات النظامية.

يتكون خط الدفاع الثاني من مختلف أقسام إدارة المخاطر التي تتولى الإشراف على مراقبة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر القانونية والالتزام وتقنية المعلومات ومخاطر السمعة ومختلف المخاطر التشغيلية المتعلقة باستمرارية الأعمال والأمن والاحتيايل. وتقوم هذه الأقسام بدور المسؤولين عن إدارة المخاطر الذين يضعون السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لدعم تلك السياسات واختبار فعالية إجراءات الخط الأول في الالتزام بالسياسات. كما أنها تناقش خط الدفاع الأول للتحقق من عمل أنشطة إدارة المخاطر بفعالية. ويعمل الخط الثاني للدفاع بشكل مستقل عن الإدارة التشغيلية في الخط الأول للدفاع.

يقوم قسم الائتمان بإجراء مراجعات ائتمانية للتأكد من توافق التسهيلات مع السياسة والإجراءات الائتمانية للبنك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وملاءمة هياكلها تماماً بما يضمن الاستفادة النهائية من الأموال. كما تقوم هذه الأقسام بمراقبة الشروط والأداء المالي، وشروط الموافقة حيثما انطبق ذلك والمستحقات السابقة بغرض تحديد علامات الإنذار المبكر.

وكجزء من خط الدفاع الثاني، يتولى قسم الالتزام الإشراف على العمليات التجارية وإجراءات الإدارية اللازمة لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية، لا سيما قواعد فتح الحسابات المصرفية ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولوائح وأنظمة هيئة السوق المالية وغيرها من المتطلبات النظامية الدولية الرئيسية.

تمثل إدارة المراجعة الداخلية (INA) خط الدفاع الثالث حيث تقوم بشكل مستقل بمراجعة فعالية التصميم والكفاءة التشغيلية لأنظمة وسياسات الرقابة الداخلية وتركز على مجالات المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها البنك على النحو المحدد بموجب طريقة التصنيف على أساس المخاطر. وتشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية، وتراجع نقاط الضعف في الرقابة وأوجه القصور في النظام.

(هـ) النطاق والمحتوى الرئيسي لإعداد تقارير التعرض للمخاطر الائتمانية وقسم إدارة المخاطر الائتمانية إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة:

وضعت الأنظمة والإجراءات لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن مشكلات المخاطر الكبيرة التي تواجه ساب. وتشمل تقارير لجنة الحوكمة على مستوى الإدارة العليا بيانات تقبل المخاطر والخريطة اللونية لتوزيع المخاطر والمخاطر الكبيرة والناشئة ومراكز مخاطر السوق واختبار ذات الضغط وتقارير خاصة حول الشرائح أو قطاعات الأعمال. وتتم مراقبة عمليات التعرض للمخاطر الحالية والناشئة من خلال اللجان المختلفة لإدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات حيث تتم مسائلة القسم من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر.

ويتم تقديم المزيد من التقارير التفصيلية لأغراض الرصد والمراقبة على أساس دوري؛ شهرياً وربع سنوياً إلى الإدارة العليا. وتغطي تلك التقارير مجموعة من مشكلات المخاطر الجوهرية والتوجهات بما في ذلك استثناءات المخاطر وقوائم المراقبة ونوعية المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيز فيما يتعلق بالصناعات والبلدان والأطراف المقابلة الفردية.

CR1: النوعية الائتمانية - الموجودات (بآلاف الريالات)

		أ	ب	ت	ث
		إجمالي القيم الدفترية		الاعفاءات / الانخفاض في القيمة	صافي القيمة (أ + ب + ت)
		المخاطر المتعثرة	المخاطر غير المتعثرة		
1	القروض	9,881,071	150,537,468	7,175,461	153,243,078
2	سندات الدين	-	60,831,007	25,700	60,805,307
3	المخاطر خارج الميزانية العمومية	3,539,632	86,722,897	662,564	89,599,965
4	المجموع	13,420,704	298,091,371	7,863,724	303,648,350

CR2- التغير في أسهم القروض المتعثرة وسندات الدين (بآلاف الريالات)

أ		
7,926,486	القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير السابقة	1
2,068,799	القروض وسندات الدين المتعثرة منذ آخر فترة تقرير	2
371,671	البنود المعادة إلى حالة عدم التعثر	3
(485,885)	المبالغ المشطوبة	4
(228,428)	التغييرات الأخرى	5
9,881,071	القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير (5-+4+3+2+1)	6

CRB - الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالتنوع الائتمانية للموجودات

(أ) نطاق وتحديد مخاطر "فوات السداد" و "انخفاض القيمة" المستخدمة لأغراض المحاسبية والفرق، إن وجد، بين تعريف التأخر في السداد والتعثر لأغراض المحاسبية والنظامية:

يبرز نطاق وتحديد فوات السداد عند عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بسداد المبالغ المستحقة في الوقت المحدد وبالتالي يتم تصنيف المبلغ المستحق على أنه قد فات موعده. يتم احتساب عدد أيام فوات الاستحقاق ويطلق عليها فترة فوات الاستحقاق. في حين تقع عملية الانخفاض في القيمة نتيجة الالتزامات الائتمانية التي يحتمل عدم تمكن العميل من سدادها بدون لجوء البنك إلى اتخاذ إجراءات مثل إنفاذ الضمانات (في حالة وجود ضمانات).

(ب) نطاق حالات التعرض التي تجاوز استحقاقها أكثر من 90 يوم والتي لا تعتبر انخفاضاً في القيمة وأسباب ذلك:

يتم تطبيق قاعدة تجاوز الاستحقاق لفترة 90 يوماً ما لم يكن لدى البنك دليل قوي سيدعم تصنيف آخر. ولذلك يتم تقييمها على أساس كل حالة على حدة، وبالنسبة للحالات التي تجاوز استحقاقها 90 يوماً بدون أن يكون هناك دليل قوي بأن الحساب سيتم تسويته عاجلاً، فسيتم اعتبارها كحالة انخفاض في القيمة. أما بالنسبة للحالات التي تجاوز موعد استحقاقها لأكثر من 90 يوماً ولكن هناك دليل قوي وواضح بوجود مصادر السداد/إعادة الهيكلة، فيتم تسجيل تلك الحالات والموافقة عليها من قبل السلطات المختصة.

(ج) وصف الطرق المستخدمة لتحديد الانخفاض في القيمة:

اعتمد البنك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (9) - الأدوات المالية اعتباراً من 1 يناير 2018م مستبدلاً بذلك نموذج "الخسارة المتكيدة" في معيار المحاسبة الدولي (39) بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)". ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) أن يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض والأصول المالية المدينة الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إلى جانب التزامات القروض وعقود الضمان المالي، ويستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد في الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك ارتفاع كبير في المخاطر الائتمانية منذ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على احتمالية التعثر عن السداد لمدة عمر الأصل. وإذا استوفى الأصل المالي تعريف انخفاض قيمة الائتمان عند الشراء أو الإنشاء (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة عمر الأصل. أما إذا استوفى الأصل المالي تعريف تقصير شركة عن سداد ديونها، فإن المخصصات تعتمد على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بمنهجية التدفقات النقدية المخصومة (DCF).

(هـ) تحليل المخاطر حسب المناطق الجغرافية والقطاعات واستحقاقات المبالغ المتبقية:

للاطلاع على التحليل يرجى الرجوع إلى الإفصاح الكمي بي 9.1 و بي 9.2 و بي 9.3. على التوالي

(و) مبالغ المخاطر المتعثرة (حسب التعريف الذي استخدمه البنك لأغراض محاسبية) والمخصصات والشطب الموزعة حسب المناطق الجغرافية والقطاعات:

للاطلاع على التحليل يرجى الرجوع إلى الجدول رقم بي 9.4 و بي 9.5. أنناه.

(ز) تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية السابقة

للاطلاع على التحليل يرجى الرجوع إلى الجدول رقم بي 9.6.

B.9.1 - التحليل الجغرافي (بآلاف الريالات)

التوزيع الجغرافي							المحافظ
الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول الخليج والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
84,042,132	-	-	-	-	533,467	83,508,665	المؤسسات السيادية والبنوك المركزية
83,508,665	-	-	-	-	-	83,508,665	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية
533,467	-	-	-	-	533,467	-	أخرى
448	448	-	-	-	-	-	مصارف التنمية المتعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	كيانات القطاع العام
15,661,675	2,555,131	12,476	899,954	3,342,570	2,283,091	6,568,453	البنوك وشركات الأوراق المالية
-	-	-	-	-	552,891	161,647,075	الشركات
17,666,416	-	-	-	-	-	17,666,416	التجزئة غير الرهون العقارية
230,641	-	-	-	-	-	230,641	المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية
16,889,277	-	-	-	-	-	16,889,277	القروض
16,889,277	-	-	-	-	-	16,889,277	سكني
-	-	-	-	-	-	-	تجاري
-	-	-	-	-	-	-	الأصول المؤمنة
2,404,713	-	-	-	-	-	2,404,713	حقوق الملكية
8,381,440	-	-	-	-	-	8,381,440	أخرى
307,476,70	2,555,579	12,476	899,954	3,342,570	3,369,449	297,296,680	الإجمالي

B.9.2 تحليل القطاعات الصناعية (بآلاف الريالات)

القطاع													المحافظ
الإجمالي	أخرى	القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان	الخدمات	النقل والاتصالات	التجارة	البناء والتشييد	الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية	التعدين والمحاجر	التصنيع	الزراعة والأسماك	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الحكومية والشبه حكومية	
84,042,132	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	84,042,132	المؤسسات السيادية والبنوك المركزية
83,508,665	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	83,508,665	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية
533,467	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	533,467	أخرى
448	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	448	-	مصارف التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	كيانات القطاع العام
15,661,675	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15,661,675	-	البنوك وشركات الأوراق المالية
162,199,966	259,271	-	13,018,999	14,794,768	44,409,089	37,002,141	15,524,038	1,970,879	18,154,175	8,273,164	8,793,442	-	لشركات
17,666,416	-	17,666,416	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لتجزئة خلاف الرهون العقارية
230,641	-	230,641	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية
16,889,277	-	16,889,277	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لرهن العقاري
16,889,277	-	16,889,277	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سكني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تجاري
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لأصول المؤمنة
2,404,713	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,404,713	-	حقوق الملكية
8,381,440	8,381,440	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى
307,476,708	8,640,710	34,786,334	13,018,999	14,794,768	44,409,089	37,002,141	15,524,038	1,970,879	18,154,175	8,273,164	26,860,279	84,042,132	إجمالي

B.9.3 تحليل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (بآلاف الريالات)

المحافظ	تحليل الاستحقاق							
	أقل من 8 أيام	30-8 يوم	90-30 يوم	180-90 يوم	360-180 يوم	3-1 سنوات	5-3 سنوات	أكثر من 5 سنوات
المؤسسات السيادية والبنوك المركزية	21,299,336	258,358	150,051	-	1,238,169	14,944,683	9,551,351	36,600,184
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	21,299,336	50,457	150,051	-	1,238,169	14,755,440	9,551,351	36,463,861
أخرى	-	207,901	-	-	-	189,243	-	136,323
مصارف التنمية متعددة الأطراف	-	-	105	105	238	-	-	-
كيانات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	1,540,340	379,176	1,209,795	522,366	1,709,971	5,201,455	389,964	4,708,609
الشركات	7,633,081	23,539,021	51,923,694	20,068,030	15,097,957	19,111,605	5,763,249	19,063,330
التجزئة غير الرهون العقارية	8,609	1,796,738	27,643	75,946	273,494	2,782,155	12,003,229	698,602
المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية	-	-	-	-	-	-	-	230,641
القروض	1,117	53	941	3,608	9,979	159,745	367,843	16,345,992
سكني	1,117	53	941	3,608	9,979	159,745	367,843	16,345,992
تجاري	-	-	-	-	-	-	-	-
الأصول المؤمنة	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	2,404,713
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	8,381,440
الإجمالي	30,482,483	25,973,346	53,312,229	20,670,056	18,329,807	42,199,641	28,075,636	88,433,510
								307,476,708

B. 9.4: مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب القطاعات			
قطاع الصناعة	التعرض للمخاطر	المخصصات	الشطب
الجهات الحكومية وشبه حكومية	189,570	-	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-
الزراعة والأسماك	133,946	-	-
التصنيع	1,575,950	439,932	4,055
التعدين والمحاجر	-	-	-
الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية	809,638	138,335	-
البناء والتشييد	2,432,593	1,121,071	157,282
التجارة	1,620,936	951,626	324,517
النقل والاتصالات	224,275	28,067	-
الخدمات	29,550	167,272	31
القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان	1,299,311	276,472	-
أخرى	939,189	300,979	-
المجموع	9,254,958	3,423,753	485,885

B. 9.5: مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب النطاق الجغرافي			
المنطقة الجغرافية	التعرض للمخاطر	المخصصات	الشطب
المملكة العربية السعودية	8,969,791	3,423,753	485,885
دول الخليج والشرق الأوسط	285,167	-	-
أوروبا	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	-	-
جنوب شرق آسيا	-	-	-
دول أخرى	-	-	-
الإجمالي	9,254,958	3,423,753	485,885

B. 9.6 - تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية السابقة (بآلاف الريالات)	
النطاق	المجموع
أقل من 90 يوم	2,911,588
من 90 إلى 180 يوم	467,096
من 180 إلى 360 يوم	737,448
ما يزيد عن 360 يوم	3,717,558
الإجمالي	7,833,689

الجدول CRC: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية

(أ) الخصائص الرئيسية للسياسات والإجراءات المتبعة من أجل، وكموشر على الحد الذي يستخدم فيه البنك إجراءات المقاصة ضمن وخارج الميزانية العمومية: يستخدم ساب إجراءات المقاصة لحساب المخاطر الائتمانية للطرف المقابل المحددة في النظام. وفي جميع الحالات الأخرى، لا يستخدم البنك إجراءات المقاصة ضمن وخارج بنود الميزانية العمومية لرفع تقارير الكفاية الرأسمالية. ويستخدم البنك الودائع/النقد كضمانات إضافية

(ب) الخصائص الأساسية للسياسات والإجراءات الخاصة بتقييم وإدارة الضمانات: يحتفظ البنك في سياق أنشطة الإقراض العادية بضمانات إضافية من أجل تخفيف مخاطر الائتمان في القروض والسلف. وتشتمل هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل والودائع النقدية الأخرى والضمانات المالية والأسهم المحلية والدولية والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات المتاحة. كما يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعته لمدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية.

يتمثل نهج البنك عند منح التسهيلات الائتمانية في القيام بتقييم كل عرض بناء على مزاياه، وليس على توفر الضمانات. وفي حالات توفر تخفيف مخاطر الائتمان في شكل ضمانات غير مالية أو مشتقات ائتمانية مؤهلة، يتم تقسيم المخاطر إلى جزء مغطى وآخر غير مغطى. والجزء المغطى هو الجزء الذي يتم تحديده بعد تطبيق إجراءات التخفيف المناسبة. ويتم تعديل قيمة المخاطر بموجب طرق الضمانات المالية الشاملة.

عند الحصول على التقييمات من القيم المعتمدة لدى البنوك، يتم أخذ أدنى تقييم للضمانات/ حساب قيمة LTV. ويتم الحصول على تقييمات محدثة للممتلكات ذات التكرارية الأكثر لحصول الصعوبات، وبالتالي يكون الاعتماد على الضمانات عاليا بشكل متزايد. وفي الحالات التي يقل فيها البنك الموجودات الثابتة مثل العقارات كضمانات، فإن تلك الضمانات تعتبر كافية للممتلكات المؤمن عليها مع البنك كمستفيد مباشر. وفي حالة قبول ضمانات الشركات، فيتم إعادة تقييم صافي قيمتها الملموسة سنويا مع المراجعة السنوية للتسهيلات.

يتم حفظ كافة الأوراق المالية تحت مسؤولية قسم إدارة الائتمان المستقل.

ج) معلومات حول تركيزات السوق أو المخاطر الائتمانية في إطار أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة (أي حسب نوع الضامن والضمان ومقدمي المشتقات الائتمانية):

يسعى البنك إلى تبني مستوى مناسب من الضمانات من أجل تأمين السلف المقدمة من جانب البنك. ويجب أن تحدد جميع علاقات الاقتراض مصدرا ثانويا للسداد. إن طبيعة أنواع الضمانات المتاحة للبنك محدودة، وتشمل هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل والودائع النقدية الأخرى والضمانات المالية والأسهم والعقارات والأصول الثابتة الأخرى. ويتم احتساب الهامش النقدي وفقا لذلك مع مراعاة نوع الضمانات المحفوظ بها.

CR3: أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية – لمحة عامة (بآلاف الريالات)

أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ
المخاطر غير المؤمنة: القيمة الاسمية	المخاطر المؤمنة بالضمانات	المخاطر المؤمنة بالضمانات، ومنها: المبلغ المؤمن	بضمانات مالية	بضمانات مالية، ومنها: المبلغ المؤمن	المخاطر المؤمنة بضمانات مالية	المخاطر المؤمنة بمشتقات مالية، ومنها: المبلغ المؤمن
151,523,459	1,145,270	961,850	574,348	573,081		
60,831,007	-	-	-	-		
212,354,466	1,145,270	961,850	574,348	573,081		
9,877,503	3,568	-	-	-		

الجدول CRD، الإفصاح النوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية

(أ) أسماء مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية ووكالات ائتمان الصادات التي يستخدمها البنك، وأسباب أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

رشح بنك ساب ثلاثة مؤسسات معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تختص بتقييم الائتمانات الخارجية لأجل ذلك الغرض—«موديز إنفيستورز سيرفيس» (موديز لخدمات المستثمرين)، «ستاندرد أند بورز ريتينجس جروب» (مجموعة التصنيفات التابعة لستاندرد أند بورز)، و«فيتش جروب» (مجموعة فيتش). ونحن لم نرشح أي ووكالات ائتمان الصادات خارجية. ولا توجد أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

عند حساب القيمة بعد تقييمها في ضوء المخاطر لأحد سيناريوهات التعرض باستخدام تقييمات مخاطر مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية، تحدد أنظمة إدارة المخاطر العميل المعني وتبحث عن التصنيفات المتاحة في قاعدة البيانات المركزية وفق قواعد اختيار التصنيفات. بعد ذلك، تقوم الأنظمة بتطبيق التخطيط الموصى به لدرجات جودة الائتمان لكي تستنتج من التصنيف وزن المخاطر ذات الصلة.

(ب) فئات الأصول التي يتم فيها استخدام مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية ووكالات ائتمان الصادات:

وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهة الرقابية المحلية، يستخدم البنك مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية كجزء من تحديد أوزان المخاطر لأنواع المخاطر التالية:

- المطالبات ضد المؤسسات السيادية وبنوكها المركزية
- المطالبات ضد مصارف التنمية المتعددة الأطراف
- المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية
- المطالبات ضد الشركات

يتم تحديد التصنيف الائتماني لكافة المخاطر بشكل فردي من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية وتطبق على المخاطر من أجل تحديد وزن للمخاطر وفقاً للجدول الرقابية.

ويتم ضبط المقاييس الحرفية الرقمية لكل وكالة على أوعية المخاطر كالتالي:

موديز	ستاندر آند بورز	فيتش
Aaa	AAA	AAA
Aa1	AA+	AA+
Aa2	AA	AA
Aa3	AA-	AA-
A1	A+	A+
A2	A	A
A3	A-	A-
Baa1	BBB+	BBB+
Baa2	BBB	BBB
Baa3	BBB-	BBB-
Ba1	BB+	BB+
Ba2	BB	BB
Ba3	BB-	BB-
B1	B+	B+
B2	B	B
B3	B-	B-
Caa1	CCC+	CCC+
Caa2	CCC	CCC
Caa3	CCC-	CCC-
Ca	CC	CC
C	C	C
WR	D	D
	NR	NR

المطالبات ضد البلدان السيادية والبنوك المركزية

التقييم الائتماني	AA-/AAA	A-/A+	BBB+ BBB-	BB+ B-	أقل من B-	غير مصنفة
وزن المخاطر	0%	20%	50%	100%	150%	100%

المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية (بموجب الخيار 2، وفق ما تحدده مؤسسة النقد العربي السعودي)

التقييم الائتماني	AA-/AAA	A-/A+	/BBB+ BBB-	B-/BB+	أقل من B-	غير مصنفة
وزن المخاطر بموجب الخيار 2	20%	50%	50%	100%	150%	50%
وزن المخاطر للدعوى قصير المدة بموجب الخيار 2	20%	20%	20%	50%	150%	20%

المطالبات ضد مصارف التنمية متعددة الأطراف

0% من وزن المخاطر لتأهيل مصارف التنمية متعددة الأطراف وفق ما تحدده مؤسسة النقد العربي السعودي، و في الغالب يجب تحديد أوزان المخاطر على أساس التصنيف الفردي لمصارف التنمية متعددة الأطراف كما للخيار 2 للبنوك.

المطالبات ضد الشركات

التقييم الائتماني	AA-/AAA	A-/A+	/BBB+ BBB-	أقل من BB-	غير مصنفة
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%	100%

يتم تصنيف جميع فئات المخاطر الأخرى كما هو محدد في دليل مؤسسة النقد العربي السعودي

CR4: الطريقة المعيارية – التعرض للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية (بآلاف الريالات)

أ	ب	ت	ث	ج	ح
الانكشاف قبل عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية	الانكشاف بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية	الأصول المرجحة بالمخاطر وكثافتها	الأصول المرجحة بالمخاطر	كثافة الأصول المرجحة بالمخاطر	فئات المخاطر
مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	الأصول المرجحة بالمخاطر	كثافة الأصول المرجحة بالمخاطر
84,042,132	-	84,042,132	-	-	0%
-	-	-	-	-	0%
-	448	-	448	224	50%
6,396,996	9,264,679	7,543,158	9,264,679	7,311,106	43%
-	-	-	-	-	0%
118,127,007	36,284,063	118,128,782	36,042,057	146,659,677	95%
17,886,906	10,151	17,886,906	10,151	13,472,546	75%
16,889,277	-	16,889,277	-	8,444,639	50%
-	-	-	-	-	0%
1,234,063	-	1,234,063	-	1,234,064	100%
-	-	-	-	-	0%
9,446,594	-	9,444,819	-	16,644,236	176%
7,857,785	36,607	7,857,785	36,607	3,740,080	47%
261,880,759	45,595,949	263,026,921	45,353,942	197,506,571	64%
					الإجمالي

CR5 : الطريقة المعيارية – الانكشاف حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

ر	ذ	د	خ	ح	ج	ث	ت	ب	ا	فئات الانكشاف/وزن المخاطر	
إجمالي مبلغ المخاطر الائتمانية (ما بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية)	أخرى	150%	100%	75%	50%	35%	20%	10%	0%		
84,042,132	-	-	-	-	-		-		84,042,132	الدول السيادية والبنوك المركزية	1
-	-	-	-	-	-		-		-	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	2
448	-	-	-	-	-		-		448	مصارف التنمية المتعددة الأطراف	3
16,807,837	-	-	16,083	-	14,428,476		2,363,279		-	البنوك	4
-	-	-								شركات الأوراق المالية	5
154,170,839	-	-	134,794,739	-	18,207,821		1,109,965		58,313	الشركات	6
17,897,057	-	-	-	17,897,057	-		-		-	محافظ التجزئة التنظيمية	7
16,889,277	-	-	-	-	16,889,277		-		-	مؤمنة بالعقارات السكنية	8
-	-	-	-	-	-		-		-	مضمونة بالعقارات التجارية	9
1,234,064	-	-	1,234,064	-	-		-		-	حقوق الملكية	10
-	-	-	-	-	-		-		-	القروض التي فات موعد استحقاقها	11
9,444,819	-	9,444,819	-	-	-		-		-	الفئات ذات المخاطر العالية	12
7,894,392	487,048		4,482,757	-	-		672,115		2,252,471	الأصول الأخرى	13
308,380,864	487,048	9,444,819	140,527,643	17,897,057	49,525,574		4,145,360		86,353,364	الإجمالي	14

CCRA: الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة

(أ) أهداف وسياسات إدارة المخاطر المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، وتشمل:

تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد وقياس وإدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل لتحقيق الكفاءة في استخدام رأس مال ساب من خلال المراقبة الصارمة لميل الطرف المقابل للتخلف عن السداد.

(ب) الطرق المستخدمة لتحديد حدود الصلاحيات التشغيلية المحددة من حيث رأس المال الداخلي لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية ومخاطر الطرف المقابل المركزية:

يتم استخدام الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من أجل حساب المخاطر عند الإخلال. ويتم تحويل المخاطر عند الإخلال إلى الأصول مرجحة المخاطر من خلال تطبيق نسب الأصول مرجحة المخاطر بناء على التصنيفات الخارجية. تشتمل الأصول مرجحة المخاطر على عنصر تقييم التعديل الائتماني مضافاً لها. وكما في 31 ديسمبر 2019م، كان لدى البنك استخدام محدود نوعاً ما لمخاطر الطرف المقابل المركزية حيث يتم مرة أخرى احتساب المخاطر عند الإخلال باستخدام الطريقة المعيارية لحساب مخاطر الطرف المقابل، ولكن في هذه الحالة تكون نسبة الأصول مرجحة المخاطر المستخدمة من أجل حساب الأصول مرجحة المخاطر حسبما تم تطبيقه على المخاطر المركزية للطرف المقابل.

(ج) السياسات المتعلقة بالضمانات وإجراءات تخفيف المخاطر الأخرى والتقييمات المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل بما في ذلك التعرض للمخاطر المركزية للطرف المقابل:

يخضع الانكشاف للأطراف المقابلة للاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات. جنباً إلى جنب مع ملحق الدعم الائتماني. وبعد أن أصبح تطبيق التأمين أو الهامش إلزامياً، فإننا نقوم بتوقيع ملحق الدعم الائتماني مع الاتفاقيات الدولية للمبادلات والمشتقات من أجل تغطية الأطراف المقابلة. لذا، فإن المقاصة، حيثما كانت قابلة للتطبيق، والضمانات من خلال الهامش هي عامل التخفيف الرئيسي للمخاطر الائتمانية. إن ضمانات الشركات أو الأنواع الأخرى من الضمانات مخصصة فقط للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ولكن يتم اشتراطها من أجل المخاطر الائتمانية بشكل عام (والتي تشمل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل) إذا كانت محبذة من أجل تلك المخاطر الائتمانية العامة.

(د) السياسات المتعلقة بالانكشاف لمخاطر الطرق الخاطئة:

يراعى في العناية الواجبة للمنتجات والمراجعة الدورية المتعلقة بها مختلف مخاطر المنتجات بما في ذلك مخاطر الطرق الخاطئة قبل طرح المنتج. بالإضافة إلى ذلك، حدد دليل التعليمات الوظيفية للأسواق في ساب مخاطر الطرق الخاطئة العامة والخاصة وجميع المخاطر ذات العلاقة التي تم رصدها على أساس منتظم.

(هـ) الأثر المتعلق بمبلغ الضمان الإضافي الذي قد يطلب من البنك تقديمه في حالة أي تخفيض في التصنيف الائتماني:

يجب على ساب أن يقوم بتحديد هامش التغيير على شكل نقد، لتغطية المراكز اليومية للقيمة حسب السوق (MTM) العكسية فيما يتعلق بالأطراف المقابلة المغطاة وفقاً لمتطلبات لوائح تحديد الهوامش. لا يعتمد وضع هذا الضمان الإضافي (الهامش) على درجات التقييم ولذلك فبشكل عام لا يتطلب التخفيض في الدرجة الائتمانية زيادة في قيمة الضمانات المخصصة.

	أ	ب	ت	ث	ج	ح
	تكلفة الاستبدال	المخاطر المستقبلية المحتملة	المخاطر الاجمالية المتوقعة	المعادلة المستخدمة لاحتماب قيمة المديونية عند التعثر	قيمة المديونية عند التعثر بعد تقييم لجنة إدارة المخاطر	الأصول المرجحة بالمخاطر
1	894,854	393,604		1.4	1,803,841	1,642,065
2						
3						
4						
5						
6	الإجمالي				1,803,841	1,642,065

CCR2 : تعديلات القيم الائتمانية – رأس المال (بآلاف الريالات)

ب	أ	
الأصول المرجحة بالمخاطر	قيمة المديونية عند التعثر- بعد تقييم لجنة إدارة المخاطر	إجمالي المحفظة التي تخضع للقيمة الائتمانية المعدلة لرأس المال
		1 مكونات القيمة المعرضة للمخاطر (بما في ذلك ال $3 \times$ مضاعفات)
		2 مكونات القيمة المعرضة للمخاطر المتعثرة (بما في ذلك ال $3 \times$ مضاعفات)
119,763	1,803,841	3 جميع المحافظ الخاضعة للطريقة المعيارية لتعديل القيمة الائتمانية لأعباء رأس المال
119,763	1,803,841	4 إجمالي المبالغ الخاضعة لتعديل القيمة الائتمانية لأعباء رأس المال

CCR3 : الطريقة الموحدة، التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب المحفظة النظامية وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	
0%	10%	20%	50%	75%	100%	150%	أخرى	إجمالي عمليات التعرض الائتمانية	المحفظة النظامية/وزن المخاطر
									1 البلدان السيادية والبنوك المركزية
									2 هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية
									3 مصارف التنمية متعددة الأطراف
		9,649	301,256					310,905	4 البنوك
									5 شركات الأوراق المالية
					1,489,427			1,489,427	6 الشركات
									7 محافظ التجزئة النظامية
							3,541	3,541	8 الأصول الأخرى
0	0	9,649	301,256	0	1,489,427	0	3,541	1,803,873	9 الإجمالي

CCR5 : مكونات الضمانات لمخاطر انتماء الأطراف المقابلة (بآلاف الريالات)

أ	ب	ت	ث	ج	ح
الضمانات المستخدمة في معاملات المشتقات			الضمانات المستخدمة في معاملات تمويل الأوراق المالية		
القيمة العادلة للضمانات المستلمة		القيمة العادلة للضمانات المؤجلة		القيمة العادلة للضمانات المستلمة	
مفصول	غير مفصول	مفصول	غير مفصول	مفصول	غير مفصول
1	لنقد بالعملة المحلية	21,400	5,650		
2	لنقد بالعملات الأخرى	548,363	837,375	2,543,513	
3	لديون السيادية المحلية				
4	لديون السيادية الأخرى				
5	ديون الوكالات الحكومية				
6	سندات الشركات				
7	الأوراق المالية				
8	ضمانات أخرى				
9	الإجمالي	569,763	837,375	2,549,163	

CCR8 - الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية (بآلاف الريالات)

ب	أ		
الأصول مرجحة المخاطر	التعرض في حالة التعثر (بعد تخفيف مخاطر الائتمان)		
63	3,137	عمليات التعرض تجاه الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)	1
63	3,137	التعرض لأخطار التداول لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:	2
63	3,137	أ. المشتقات المتداولة خارج البورصة.	3
		ب. المشتقات المتداولة في البورصة.	4
		ج. معاملات تمويل الأوراق المالية	5
		د. مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات	6
		الهامش الأولي المنفصل	7
		الهامش الأولي غير المنفصل	8
		مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقا	9
		مساهمات صندوق التعثر غير الممول	10
		عمليات التعرض تجاه الأطراف غير الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)	11
		التعرض لأخطار التداول لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:	12
		أ. المشتقات المتداولة خارج البورصة	13
		ب. المشتقات المتداولة في البورصة.	14
		ج. معاملات تمويل الأوراق المالية	15
		د. مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات	16
		الهامش الأولي المنفصل	17
		الهامش الأولي غير المنفصل	18
		مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقا	19
		مساهمات صندوق التعثر غير الممول	20

MRA: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق

(أ) استراتيجيات وعمليات البنك: يجب أن يشمل ذلك إيضاحاً للأهداف الاستراتيجية للإدارة من القيام بتنفيذ أنشطة التداول بالإضافة إلى العمليات المطبقة لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق التي تواجه البنك بما في ذلك مخاطر التحوط واستراتيجيات وعمليات مراقبة فعالية التحوط بشكل مستمر؛

تتمثل الوظيفة الرئيسية لمخاطر السوق في حماية الإيرادات من اتخاذ مراكز غير صحيحة وفي تحديد المخاطر والمفاجآت وحماية ساب من الخسائر الكبيرة.

يقوم قسم مخاطر السوق بالمراقبة على المخاطر فيما يخص القيمة الحالية لنقطة الأساس ووقف خسائر الصرف الأجنبي وحدود أسعار السوق والقيمة المعرضة للخطر وCS01 لكل من المحفظة البنكية والمحفظة التجارية كما تشترط مخاطر السوق أيضاً التعامل في الأوراق المالية المسموح بها واستحقاقات المنتج. ويجري رصد هذه المؤشرات لضمان عدم تعرض البنك بشكل مفرط لتحركات السوق المعاكسة. تتم مراقبة مخاطر السوق على أساس يومي ويتم الإبلاغ عن التعرض للمخاطر لمختلف اللجان مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة

(ب) هيكل وتنظيم قسم إدارة مخاطر السوق: وصف هيكل حوكمة مخاطر السوق المعتمد لتنفيذ استراتيجيات وعمليات البنك المذكورة في الحقل (أ) أعلاه ووصف للعلاقات وآليات التواصل بين مختلف الأطراف المشاركة في إدارة مخاطر السوق؛

أسندت صلاحيات وحدود التداول المعتمدة على مستوى البنك بالنسبة لمخاطر السوق إلى أمين الخزينة (المستوى الأول). ويتم تخصيص صلاحيات وحدود التداول جزئياً لرؤساء الأقسام في المستوى الثاني. (أمثلة: قسم الاستثمار وإدارة الميزانية العمومية، قسم تداول العملات الأجنبية والريال السعودي، والمشتقات والأسعار).

ويتم تخصيص مزيد من صلاحيات التداول وحدود الصلاحيات الجزئية إلى المتداولين الأفراد من المستوى الثالث. ويجب على رؤساء الأقسام الحصول على موافقة مسبقة من إدارة المخاطر لجميع المنتجات الخارجة عن حدود صلاحيات القسم ولجميع المعاملات غير الروتينية قبل التداول لتجنب حدوث مخالفات تفويض في حدود مخاطر السوق. إن إقسام إدارة مخاطر السوق مستقلة عن وحدة عمل الخزينة وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس إدارة مخاطر المؤسسات ومن خلاله يتم تصعيدها برفع خطوط إعداد التقارير إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر والعضو المنتدب ولجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

(ج) نطاق وطبيعة الإبلاغ عن المخاطر و/أو أنظمة القياس:

يستخدم نظام موريكس لمراقبة حدود مخاطر السوق وحالات التعرض للمخاطر. ويسعى ساب إلى تطبيق نظام موريكس تدريجياً لإدارة منتجات الخزينة من البنك الأول إلى ساب. لذا، سيتم إجراء حساب القيمة المعرضة للمخاطر والمتطلبات اللاحقة بموجب المراجعة الأساسية لمحفظة التداول (FRTB) داخلياً في ساب. يقوم نظام موريكس بالإبلاغ عن التجاوزات في الوقت الحقيقي بالاتصال المباشر لكل من مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السوق.

MR1 : مخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة (بآلاف الريالات)		
أ		
الأصول المرجحة بالمخاطر	نتجات فورية	
0	1	مخاطر أسعار الفائدة (العامة والخاصة)
1,183,511	2	مخاطر حقوق الملكية (العامة والخاصة)
804,888	3	مخاطر النقد الأجنبي
	4	مخاطر السلع
		الخيارات
	5	الطريقة المبسطة
	6	طريقة دلتا-بلس
	7	طريقة السيناريوهات
	8	التورق
1,988,398	9	الإجمالي

المخاطر التشغيلية

(أ) بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح النوعي العام (الفقرة 824)، يطبق البنك الطريقة (كما) هو الحال بالنسبة لتقييم رأس مال المخاطر التشغيلية التي يكون البنك مؤهلاً لها؛

يقوم ساب بتعريف المخاطر التشغيلية على النحو الآتي: >> هي تلك المخاطر التي تواجهك في سعيك لتطبيق استراتيجيته أو تحقيق أهداف نتيجة عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو فشلها أو بسبب أحداث خارجية.<< ترتبط المخاطر التشغيلية بكل مجال من مجالات أعمالنا حيث تشمل مجموعة واسعة من القضايا تحديداً الشؤون القانونية والالتزام والأمن والاحتياط. إن الخسائر الناتجة عن مخالفات اللوائح والقوانين والأنشطة غير المصرح بها والأخطاء أو حالات الإهمال أو انعدام الكفاءة أو الاحتياط أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية جميعها تقع ضمن تعريف المخاطر التشغيلية.

يتبع بنك ساب الطريقة المعيارية في حساب متطلبات رأس المال. وقد تم تقسيم القسم إلى شرائح تتطابق مع خطوط عمل بازل وذلك من أجل تحديد عوامل المخاطر الصحيحة الواجب تطبيقها. وقد تم حساب متطلبات رأس المال من خلال تطبيق معامل بيتا المحدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي على إجمالي الدخل (على أساس متوسط 3 سنوات) لكل خط عمل.

إن البيئة التنظيمية التي نعمل بها تزيد تكلفة ممارسة الأعمال ويمكن أن تقلل من الربحية في المستقبل. إن الهدف من إدارة مخاطرنا التشغيلية هو إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وضمن إمكانية تقبلنا للمخاطر. وتجتمع لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية، التي تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، شهرياً لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية ومراجعة التنفيذ الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق موظفي ساب، حيث يمثل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية النهج الشامل الذي يتبناه بنك ساب لإدارة المخاطر التشغيلية. والغرض منه هو:

- تحديد وإدارة مخاطرنا التشغيلية بطريقة فعالة.
- أن نظل ضمن حدود تقبلنا للمخاطر التشغيلية، حيث يساعدنا ذلك على فهم مستوى المخاطر التي نرغب بتقبلها
- التطلع لزيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز تركيز الإدارة خلال عام 2020.

(ب) وصف طرق القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، في حالة استخدامها من قبل البنك، بما في ذلك مناقشة العوامل الداخلية والخارجية الموضحة في طريقة قياس البنك:

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية بل يتبع الطريقة المعيارية.

(ت) إيضاح استخدام التأمين لغرض تخفيف المخاطر التشغيلية بالنسبة للبنوك التي تستخدم طريقة القياس المتقدمة ؛

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية بل يتبع الطريقة المعيارية

مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية (بآلاف الريالات)

أ) متطلبات الإفصاح النوعي لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية:

تنشأ مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية بشكل أساسي من عدم التطابق بين العائد المستقبلي على الأصول وتكاليف تمويلها كنتيجة للتغير في سعر الفائدة. إن تحليل هذه المخاطر معقد بالنسبة للمنتجات حيث لا تحدد الشروط التعاقدية الفترة الاقتصادية أو سعر الرصيد، وذلك بسبب اختيارات العملاء المدرجة كمثال على ذلك. وبالنسبة لهذه المنتجات، يتم اللجوء إلى الافتراضات ليتم تحليلها تحليلًا دقيقًا.

قد تكون الفرضيات وإدارة مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية مصدرًا هامًا جدًا للربحية والقيمة للمساهمين في ساب. لذا، فإن الغرض منها هو حماية الميزانية العمومية والعائدات من الحركات المعاكسة الناشئة عن مختلف أنواع مخاطر سعر الفائدة.

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية جنبًا إلى جنب مع لجنة إدارة المخاطر التي تقوم بالإشراف على لجنة الموجودات والمطلوبات، والتي تتولى كامل المسؤولية عن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وإدارتها من أجل تحسين أرباح البنك وقيم الأصول الصافية وتعيين حدود الصلاحيات.

يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة على النحو التالي.

- يتضمن اختصاص إدارة المخاطر في ساب حد أدنى لمخاطر أسعار الفائدة، إلى جانب بيان واضح لتقبلنا للمخاطر، والتي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر بشكل سنوي.
- يتم وضع حدود القيمة الحالية لنقاط الأساس لتشمل إجمالي المخاطر المصرفية إلى جانب وضع حدود فرعية للمحفظة البنكية والمحفظة التجارية. وتقوم إدارة مخاطر السوق بتتبع الحدود على أساس يومي مع الاستثناءات المحالة إلى الإدارة العليا.
- تقييمات رأس المال الركن الثاني التي تستخدم القيمة الاقتصادية أساسًا لمتطلبات رأس المال بموجب الركن الثاني باعتبارها جزءًا من كفاية رأس مال البنك وعليها أن تقدم تقرير ربع سنوي على الأقل للجنة الموجودات والمطلوبات.
- يتم وضع سياسات تسعير التحويل الداخلي من قبل الرقابة المالية وتوافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات.
- إدخال بيانات سعر تحويل الأموال.
- يتم إجراء اختبار الجهد ورفع التقارير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس ربع سنوي تشمل سيناريوهات بازل القياسية لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية فيما يخص القيمة الاقتصادية وحساسية صافي الدخل من الفوائد.
- يتم إجراء سيناريوهات ضغط إضافية على أساس ربع سنوي والتي يتم تضمينها أيضًا في تقرير اختبار الجهد الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي على أساس صدمة خفيفة تبلغ 100 نقطة أساس وصدمة معتدلة تبلغ 200 نقطة أساس...
- تعريف واضح للاستثمارات المصرح بها والتحوط المسموح به واستراتيجيات اتخاذ المواقف لإدارة الخزينة المعينة جهة للتنفيذ.

إن إدارة الميزانية العمومية مسؤولة عن التنفيذ اليومي لاستراتيجية سعر الفائدة. ويمكن عند إدارة الميزانية العمومية استخدام المشتقات المالية باعتبارها جزءًا من اختصاصها لإدارة مخطر أسعار الفائدة، حيث يتم نشاط المشتقات المالية في الغالب من خلال استخدام مبادلة أسعار الفائدة التي تعد جزءًا من تحوط التدفقات النقدية وعلاقات تحوط القيمة العادلة. يمكن تصنيف الأنواع المختلفة لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية والضوابط التي تستخدمها المجموعة لتحديد حالات تعرضها لهذه المخاطر على النحو التالي:

- المخاطر التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية وتدار من قبلها ضمن اختصاص محدد للمخاطر،

- المخاطر التي لا تزال خارج إدارة الميزانية العمومية لأنه لا يمكن التحوط منها. وسيتم تسجيل هذه المخاطر من خلال حساسية صافي الدخل من الفوائد والقيمة الاقتصادية مع الحدود المقابلة كجزء من بيان تقبلنا لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية.
- المخاطر الأساسية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية عند قابلية تحوطها.
- يتم الإبلاغ عن أي مخاطر أساسية متبقية مترتبة بالأعمال إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، و المخاطر النموذجية التي لا يمكن تسجيلها من خلال صافي الدخل من الفوائد أو حساسية القيمة الاقتصادية ولكن يتم التحكم بها من خلال إطار عمل اختبار الجهد الخاص بالبنك.

إن مكونات مخاطر سعر الفائدة في المحافظ المصرفية خارج إدارة الميزانية العمومية التي يمكن تحييدها اقتصادياً وذلك بتحويل السعر إلى إدارة الميزانية العمومية. تتعكس مخاطر سعر الفائدة على المحافظ المصرفية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية في قياس القيمة الحالية لنقطة الأساس والقيمة المعرضة للمخاطر غير التجارية للبنك حيث تقوم إدارة الميزانية العمومية بتقييم المخاطر النسبية على أساس تطبيق منهجيات القيمة الحالية لنقطة الأساس والقيمة المعرضة للمخاطر وإدارة المخاطر الناتجة ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر. يتم مراقبة نشاط إدارة الميزانية العمومية في هذا المجال من قبل الأقسام المعنية بمراقبة مخاطر السوق والمنتجات.

يتم تحديد السعر الذي يتم من خلاله تحويل مخاطر سعر الفائدة إلى إدارة الميزانية العمومية من خلال منحى تسعير تحويل مخاطر سعر الفائدة السائد في البنك والذي تحدده لجنة الموجودات والمطلوبات وفقاً لسياسات تسعير تحويل الأموال في البنك. ويهدف سعر التحويل إلى أن يعكس السعر الذي يمكن لإدارة الميزانية العمومية من خلاله تحديد المخاطر في السوق عند التحويل.

تحديد أنماط مخاطر أسعار الفائدة

بخلاف مخاطر السيولة، التي يجري تقييمها على أساس سيناريو للإجهاد المالي الشديد، يجري تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية وإدارتها وفقاً لظروف العمل المعتاد. وفي كثير من الحالات، لا يعكس الشكل التعاقدى لأصول/خصوم المحفظة البنكية الناشئة عن الأصول الناتجة خارج إدارة الميزانية العمومية (BSM) —السلوكيات الملحوظة.

وفي حالة الشك فيما يتعلق بوضع إعادة تسعير أسعار الفائدة، يجري استخدام آلية تحديد الأنماط من أجل تقييم مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالسوق للموجودات/للخصوم الخاصة بالمحفظة البنكية، ويجري تحويل تلك المخاطر المقيمة المتعلقة بالسوق إلى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية» وفقاً للقواعد التي تحكم تحويل مخاطر أسعار الفائدة من الشركات العالمية إلى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية».

وعند تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية خارج وحدة «إدارة الميزانيات العمومية»، تستخدم تقنيات تحديد أنماط إعادة تسعير أسعار الفائدة متى كان وضع إعادة تسعير أسعار الفائدة غير مؤكداً.

في الوقت الحالي، تصل فترات تحديد أنماط الأصول والخصوم غير محددة الأجل إلى 5 سنوات. فتتحليل الأنماط تضمن تكوين صورة حقيقية لصافي مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية وإدارته من قبل وحدة «إدارة الميزانيات العمومية». إضافة إلى ذلك، تجري مراجعة معايير تحليل السلوكيات المالية مراجعة دورية لتكوين صورة عن السوق الحالي والسلوكيات الملحوظة للعملاء وتوافر التحوطات، مع مراجعة أي تغييرات واعتمادها من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

بالإضافة إلى ذلك، فحد فترة السريان الأقصى الذي يمكن وفقاً له إجراء دراسة للسلوكيات المالية لأي شريحة فردية لأسهم رأسمال العملاء أو أرصدتهم القابلة للسداد وغير المدرة للفوائد يصل إلى 10 سنوات. والحد الأقصى للمتوسط المرجح لفترة سريان كل محفظة والمحددة وفق تحليل السلوكيات المالية تصل إلى خمس سنوات. أما الأرصدة المدرة للفوائد ذات أسعار الفائدة المدارة، فيجري تحليل السلوكيات المالية لها على فترات سريان تصل إلى أقل من عام واحد، وتبلغ في العادة ثلاثة أشهر.

والنسبة القصوى التي يمكن تطبيق تحليل السلوكيات المالية عليها لأي محفظة تبلغ 90%، ويجري التعامل مع النسبة الباقية على أنها تعاقدية، أي على أنها قصيرة الأجل.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة واعتماد سياسات تحليل السلوكيات المالية لأسعار الفائدة مرة واحدة سنوياً على الأقل.

وتقاس مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية وتراقب من خلال المقاييس التالية:

- نقطة أساس القيمة الحالية
- القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة
- حساسية صافي دخل الفوائد

• القيمة الاقتصادية

ترفع تقارير منتظمة عن تلك المقاييس إلى لجنة الموجودات والمطلوبات.

يمثل نهج «نقطة أساس القيمة الحالية» طريقة منقحة لفترات الاسترداد تأخذ في الاعتبار أيضاً منحى العوائد الحالي وتتيح استخدام الحدود التشغيلية لنطاقات آجال الاستحقاق. و«نقطة أساس القيمة الحالية» هي التعبير في القيمة الحالية لتغير معنله نقطة أساس واحدة في سعر الفائدة 1 أساس نقطة في سعر الفائدة المقابل.

أما القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة فتستثني مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة التي لم تحول إلى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية» ومخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة لبنك ساب .

القيمة الاقتصادية

يحدد نهج «القيمة الاقتصادية» التأثير المتوقع للتغيرات التي تجري في أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية الأساسية. فنهج «القيمة الاقتصادية» يحدد جميع البنود غير المتداولة بغض النظر عن المعاملة المحاسبية للربح والخسارة، ويمثل القيمة الحالية لما يدخل في المحفظة البنكية من تدفقات نقدية مستقبلية يمكن توزيعها على مقدمي الأسهم في إطار سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية. وهذا يمثل القيمة الدفترية الحالية للأسهم إضافة إلى القيمة الحالية لصافي دخل الفوائد المستقبلي في إطار سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية. لذلك يمكن تقييم القيمة الحالية لصافي دخل الفوائد في سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية وأي سيناريو لأسعار الفائدة من طريق خصم القيمة الدفترية للأسهم من القيمة الاقتصادية المحتسبة للأسهم.

إن حساسية «القيمة الاقتصادية» يُقصد بها المدى الذي إليه ستتغير «القيمة الاقتصادية» نتيجة لتحرك محدد سلفاً في أسعار الفائدة في الوقت الذي تظل فيه جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى ثابتة. فحساسية القيمة الاقتصادية تمثل حساسية صافي دخل الفوائد المخصص إضافة إلى حساسية صافي القيمة الحالية لأي معاملات مستخدمة للتحوط من مخاطر دخل الفوائد المكتسب على الأسهم. وإذا جرى تعديل حساسية «القيمة الاقتصادية» لإزالة الحساسية في صافي القيمة الحالية فيما يخص أي معاملات مستخدمة للتحوط من مخاطر دخل الفوائد المكتسب على الأسهم، فإن الحساسية الناتجة المعدلة للقيمة الاقتصادية تمثل المدى الذي إليه، في إطار سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية، يكون صافي دخل الفوائد المخصص متسماً بالحساسية إزاء تحرك محدد سلفاً في أسعار الفائدة. تستخدم سيناريوهات بازل القياسية لإعداد التقارير بخصوص «القيمة الاقتصادية». وعند تقييم حساسية «القيمة الاقتصادية» في مقابل تحركات أسعار الفائدة أسعار، من الممكن أن تختلف توقيتات التدفقات النقدية الرئيسة لكن يظل المبلغ ثابتاً.

يرصد البنك حساسية «القيمة الاقتصادية» كنسبة مئوية من موارد رأس المال من المستوى 1 في إطار افتراض لانخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية.

كذلك، تُستخدم «القيمة الاقتصادية» لتقييم رأس المال الاقتصادي المطلوب لدعم مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية:

- عندما تكون «القيمة الاقتصادية» الواقعة في إطار أي سيناريو أعلى من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل المحفظة البنكية يكون موجباً (أي أن هناك ربح) وبالتالي يكون مراكماً لرأس المال في إطار ذلك السيناريو، ولا يُتطلب أي رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.
- عندما تكون «القيمة الاقتصادية» الواقعة في إطار أي سيناريو أقل من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل المحفظة البنكية يكون سالباً (أي هناك خسارة) وبالتالي يكون مُنقَصاً لرأس المال في ظل ذلك السيناريو، ويتم استبقاء رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية مقابل تلك الخسارة.

حساسية «صافي دخل الفوائد»

إنَّ جزءاً أساسياً من إدارة البنك لمخاطر السوق في الحوافظ غير التجارية—يتمثل في رصد حساسية صافي دخل الفوائد المتوقع في ظل سيناريوهات تغير أسعار الفائدة (نمذجة المحاكاة). وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات القيام بهذا الرصد.

تحدد حساسية «صافي دخل الفوائد» التأثير المتوقع للتغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد الأساسي المتوقع.

ويطبق البنك مزيجاً من السيناريوهات والافتراضات ذات الصلة بالشركت وكذلك عدداً من السيناريوهات القياسية وفقاً لإطار عمل بازل. والأرقام الممثلة لحساسية «صافي دخل الفوائد» المتوقع تمثل تأثير التحركات الشكلية في «صافي دخل الفوائد» بناءً على سيناريوهات منحني العوائد المتوقعة ووضع مخاطر أسعار الفائدة الحالية للبنك. مع ذلك، فهذا التأثير لا يتضمن الإجراءات التي يُحتمل اتخاذها من قبل وحدة «إدارة الميزانيات العمومية» أو داخل وحدات الأعمال للتخفيف من أثر مخاطر أسعار الفائدة. تسعى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية»، إلى إدارة وضع مخاطر أسعار الفائدة لتقليل الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات. وتفترض عمليات احتساب حساسية صافي دخل الفوائد أن أسعار الفائدة لجميع آجال الاستحقاق تتحرك بمقدار مبلغ واحد في سيناريو «صدمة الارتفاع». فلا يُفترض أن تصبح الأسعار سالبة في سيناريو «صدمة الانخفاض» الذي قد يؤدي فعلياً، في حالة بعض العملات، إلى صدمة غير موازية. يستخدم بنك ساب مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات أسعار الفائدة لمختلف العملات لكي يدير مخاطر أسعار الفائدة. وفيما يلي التصنيفات المحاسبية للمعايير الدولية للمحاسبة المستخدمة في التحوطات المحددة: تحوطات القيمة العادلة:

- يجري إقرار تغييرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في احتياطات أخرى
- في حالة البند المتحوط له، فإن المحاسبة الأصلية للموجودات/للخصوم المحددة تظل ثابتة.
- أي حالة من انعدام فعالية التحوط يُعاد تصنيفها من الاحتياطات إلى «بيان الربح والخسارة» على أساس شهري.

يُزعم أن التغييرات القادمة في «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» ستطلب تغييرات في السياسة المحاسبية في المستقبل. وعند تطبيق بنك ساب تلك المعايير الجديدة لإعداد التقارير المالية، فسيجري تنقيح الوثيقة الحالية لكي تعكس تلك التغييرات.

وقد طبق البنك إطار عمل بازل القياسي في احتساب حساسية القيمة الاقتصادية وحساسية صافي دخل الفوائد كما هو موضح في الجدول (ب) فيما يلي.

ويرد تفصيل الافتراضات التي تستند إليها هاتان الحساستان في مبادئ بازل التوجيهية لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية تحت المبدأ رقم 8.

جرى خصم التدفقات النقدية للقيمة الاقتصادية للأسهم باستخدام معدل خالٍ من المخاطر.

لم يُطبق أي افتراضات على معدلات الدفع المسبق أو الاختيارات السلوكية.

أما الودائع غير مستحقة الأجل، فقد جرى إحلالها في العناصر غير الأساسية على أساس قصير الأجل بينما جرى تخصيص العناصر الأساسية باستخدام متوسط خطي بسيط مع وصول فترة السريان القصوى إلى الحد الأقصى بموجب الجدول 2 في الفقرة 115 من مبادئ بازل التوجيهية لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.

IRRBB1 - مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية (بآلاف الريالات)				
صافي دخل الفوائد		القيمة الاقتصادية للأسهم		في تقرير العملة
T-1	T	T-1	T	المدة
1,899,414	2,107,109	(1,116,421)	(731,934)	موازية صعوداً
(945,654)	(950,812)	1,722,571	1,498,534	موازية هبوطاً
		(733,993)	(291,365)	سنيبنر (Steepener)
		205,090	281,274	فلاتنير (Flattener)
		(643,180)	(620,434)	التغيرات المفاجئة صعوداً
		569,609	695,793	التغيرات المفاجئة هبوطاً
(945,654)	(950,812)	(1,116,421)	(731,934)	الحد الأقصى
T-1		T		المدة
40,825,023		41,774,973		رأس المال من المستوى 1

الجدول: REMA سياسة المكافآت

(أ) معلومات تتعلق بالإدارات التي تشرف على المكافآت

- تخضع أنشطة مكافآت ساب بشكل رئيسي لإشراف مجلس إدارة ساب، وعلى الرغم من إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات (NRC)، فإن مجلس الإدارة مسؤول في نهاية المطاف عن تعزيز الحوكمة الفعالة وممارسات التعويض السليمة، وتعتبر اللجنة إحدى لجان مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، وهي مستقلة في اتخاذ قراراتها، وتتشكل هذه اللجنة من (3) إلى (5) أعضاء مستقلين أو غير تنفيذيين من أعضاء المجلس أو من غير أعضاء المجلس يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة ويخضع هذا التعيين لعدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتضطلع بالمهام الرئيسية التالية:
1. تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات طبقاً للقرارات الرسمية والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من قبل الجهات الاشرافية أو التوجيهات التي يبلغها مجلس الإدارة إلى اللجنة.
 2. ستقوم اللجنة بجميع المهام الموكلة إليها بموجب هذه القواعد، وسياسة معايير اختيار وتعيين مديري ساب. يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى اللجنة بأي مهام أخرى على نحو ما يطلب مجلس الإدارة ووفقاً للمسؤوليات المترتبة عليه.
 3. التوصية لمجلس الإدارة بأسماء الأشخاص المرشحين لعضوية المجلس بما يتماشى مع السياسات والمعايير الموضحة في سياسة اختيار وتعيين أعضاء مجلس إدارة ساب والسياسات والقواعد ذات الصلة المعمول بها.
 4. المصادقة على تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يتعين عليهم الحصول على "عدم ممانعة" من مؤسسة النقد العربي السعودي والتوصية وفرض سياسات التعاقب على المجلس ولجانه وتنفيذها، وعلى الإدارة العليا بالتنسيق مع الموارد البشرية للبنك، وضمان امتثال الإدارة التنفيذية لهذه السياسات.
 5. مراجعة المؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية المجلس سنوياً وإعداد وصف للكفاءات والمؤهلات المطلوبة بما في ذلك الوقت الذي يخصصه كل عضو في مجلس الإدارة لأعمال المجلس.
 6. يجب أن يكون لدى اللجنة سجل يحتوي على تفاصيل مؤهلات ومهارات أعضاء مجلس الإدارة لأجل تحديد المهارات الإضافية اللازمة لتفعيل دور المجلس لضمان الوفاء بوظائفه ومسؤولياته.
 7. مراجعة هيكل المجلس وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الصدد.
 8. تحديد مواطن الضعف والقوة في مجلس الإدارة وتقديم التوصيات اللازمة لتصحيحها بما يحقق مصالح البنك، بما في ذلك تبني طريقة مقبولة وفعالة لتقييم أعضاء مجلس الإدارة واللجان.
 9. العمل مع مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة للتحقق سنوياً من استقلالية الأعضاء المستقلين وضمان عدم وجود تضارب في المصالح في حالة كان أي عضو في مجلس الإدارة يحمل عضوية شركات أخرى، وللتأكد من التزام أعضاء مجلس الإدارة بمدونة قواعد السلوك.

10. رسم ومراجعة سياسات واضحة لأجور وترشيح أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة الفرعية وكبار المسؤولين التنفيذيين وكذلك جميع الموظفين (بما فيهم الموظفون النظاميون والموظفون المتعاقدين والموظفون المعارون) بما يتماشى مع معايير الأداء والممارسات المحلية السائدة، مع مراعاة إدارة المخاطر ذات الصلة والتوجيهات الرسمية بشأن أتعاب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة. (راجع الملحق IV: المكافآت والتعويضات لأعضاء المجلس واللجان الفرعية).
 11. تحديد وتطبيق مقاييس الأداء المناسبة والنظر في التعديلات المتعلقة بالمخاطر وعملية المكافآت، إلى جانب تحديد ميزانيات مكافآت الأداء بناء على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والأرباح مقابل المخاطر وذلك من أجل صرف المكافآت ومكافآت الأداء السنوية والأداء على المدى البعيد.
 12. تطبيق شرط الخصم على الأعضاء الذين يتهاونون أو لا يمارسون القرارات / الضوابط المناسبة فيما يتعلق بالعمليات أو الائتمان أو إدارة المخاطر أو الالتزام بمخاطر المعلومات أو أي نوع آخر يؤدي إلى خسارة و / أو ضرر بسمعة ساب حيث سيتم الاحتفاظ بأسهم غير مكتسبة ويحق لساب استرداد الأسهم المكتسبة سابقاً.
 13. تعيين مستشاري المكافآت ضمن قيود الميزانية التي يحددها مجلس الإدارة، وتفويض أو الحصول على أي تقارير أو استبيانات أو معلومات ذات صلة لمساعدة اللجنة في أداء مهامها حسب الاقتضاء.
 14. مراجعة وضمان الامتثال لسياسة المكافآت وممارسات وإطار عمل حوكمة الشركات مع قواعد وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بالمكافآت والاستقرار المالي والمبادئ السليمة لحوكمة الشركات.
 15. العمل عن كثب مع لجنة المخاطر بالبنك و/أو كبير مسؤولي المخاطر في عملية تقييم الحوافز المعتمدة بموجب قواعد المكافآت.
 16. تقوم اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل بمراجعة أدائها ووضعها القانوني واختصاصاتها للتأكد من أن اللجنة تعمل بأقصى قدر من الكفاءة والتوصية بأي تغييرات تراها مناسبة للحصول على موافقة المجلس.
 17. يحضر رئيس اللجنة الاجتماع العام للمساهمين للرد على أي أسئلة يطرحها المساهمون بشأن أنشطة اللجنة ونطاق عملها.
- يجب على مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات التأكد من إجراء مراجعة سنوية للتعويضات بشكل مستقل عن الإدارة وتقديمها إلى لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات للمراجعة والتتبع، ويتم إجراء المراجعة من قبل استشاريين مستقلين خارجيين، سابقاً خلال شركة Mclagan® ومن ثم من خلال شركة HayGroup®، حيث تقيم هذه المراجعة مدى التزام البنك بقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي حول ممارسات التعويض ومبادئ ومعايير FSB، ويأخذ كل من مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات والإدارة في الاعتبار نتائج هذه المراجعة في تحديد المسائل المتعلقة بالتعويضات وكذلك أن يفصح بملخص عن ذلك في التقرير السنوي للبنك إذا كان ذلك ملائماً.
- يغطي نطاق سياسة مكافآت ساب ما يلي:
- جميع الموظفين: العاملين الدائمين، والموظفين المتعاقدين بعقود ثابتة، والمنتدبين الدوليين، والموظفين العاملين في الشركات التابعة المملوكة بنسبة الأغلبية أو بالكامل للبنك، والموظفين المتعاقدين عبر وكالات خارجية.
 - جميع عناصر التعويضات: الراتب الأساسي، والبدلات، وبرامج مزايا الموظفين، والمكافآت وأنظمة الحوافز قصيرة وطويلة المدى.
 - المحددات الرئيسية للتعويضات: الفئات الوظيفية، والأداء الفردي، وأداء القسم والبنك ككل، وتقييم المخاطر، وظروف السوق والتعويضات، والمتطلبات التنظيمية.
 - إجراءات الموافقة: إجراءات إنشاء وتعديلات السياسة، وإجمالي مراجعات الرواتب ودفعات الحوافز.
 - إجراءات إعداد التقارير: إفصاحات التقارير السنوية، وإدارة معلومات التقارير، والتقارير التنظيمية، وإخطار الطرح الخاص لهيئة سوق المال.

- أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين: مجلس الإدارة في ساب، ولجنة المكافآت والترشيحات ((NRC)، وإدارة الموارد البشرية ((HRD)، ومؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA).

تعتبر بعض الأدوار في ساب أدواراً ذات مخاطر جوهرية، وتحدد هذه الأدوار على أساس العوامل التالية التي ينبغي أن تخضع فيها مكافآت صاحب الدور للتأجيل على مستويات، ويتم تقييم كل دور على أساس هذه العوامل:

- هل يتخذ الموظف قرارات جوهرية فيما يتعلق بالمخاطر المدرجة سابقاً؟
- هل الموظف في دور يتطلب (بحكم منصبه) أن يكون عضواً أو رئيساً للجنة تصنع القرارات بشأن المخاطر المذكورة؟
- إذا ما تحققت المخاطر فما حجم الخسائر بالنسبة لأرباح البنك؟ (أقل من 1% أو بين 1% و 3% أو أكثر من 3%)
- ما هي فترة المخاطر العادية التي تنبأها الموظف في هذا الدور (أقل من 13 شهراً أو ما بين 13 إلى 60 شهراً أو أكثر من 60 شهراً)
- ما هي الوظيفة الأساسية لهذا الدور (متبني المخاطر أو شخص مسؤول أو مراقب مالي أو مراقب مخاطر أو غير ذلك)

إذا تم تقييم الدور على أنه يتضمن تأثير عالٍ للمخاطر على البنك فسيخضع هذا الدور لتأجيل المكافأة بناءً على نموذج من أربعة مستويات: تتم مراجعة الأدوار من قبل إدارة المخاطر والمكافآت بالموارد البشرية على أساس سنوي.

موظفو الشريحة الأولى	شخص مسئول / أو متبني / مراقب مخاطر جوهرية عالية
موظفو الشريحة الثانية	متبني / مراقب مخاطر جوهرية عالية كبيرة
موظفو الشريحة الثالثة	متبني / مراقب مخاطر جوهرية
موظفو الشريحة الرابعة	لا يتبني / يراقب مخاطر جوهرية كبيرة

(ب) المعلومات المتعلقة بتصميم وهيكلة عمليات تحديد الأجور؛

أهداف سياسات الأجور:

- موازنة ممارسات المكافآت مع استراتيجية البنك وقيمه من أجل دعم التنفيذ الناجح الاستراتيجية على نحو يتسم بالإلمام الكامل بالمخاطر
- جعل إجراءات ومبادئ التعويضات شفافة لأصحاب المصلحة جميعاً في البنك.
- ضمان تحقيق العدالة الداخلية بالنسبة للتعويضات.
- توفير حلول منخفضة التكاليف بالنسبة للمكافآت.
- تحقيق التأكيد والتثبت في إجراءات المكافآت.
- ضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية للعملاء من خلال مراعاة أخلاقيات ساب في المنتجات التي توفرها.
- تقديم مكانة قيمة للموظف لجذب وتحفيز الموظفين الملتزمين والأكفاء وذلك لتحقيق استراتيجيتنا في أن نكون "البنك المفضل" وذلك من خلال المساهمة في جعل ساب "أفضل بيئة عمل".
- ضمان الاستدامة المالية لساب.
- ضمان تحديد الأجر عبر الأداء الذي يعطي قيمة إضافية من جانب كل موظف على حدة.

تتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة في العام على الأقل من قبل لجنة الترشيحات والتعويضات أو في أقرب وقت ممكن إذا لزم الأمر. تمت آخر مراجعة بتاريخ 18 ديسمبر 2019 ومع دخول البنوك القديمة في عملية الدمج، تمت إعادة النظر في سياسة التعويضات وفقاً لتوحيد الممارسات الكاملة للبنك الموحد بالنسبة لجميع شؤون الموظفين.

إضافة إلى ذلك، ولضمان تحديد أجور موظفي المخاطر والامتثال دون النظر إلى الأعمال التي يشرفون عليها، فإن الإجراءات المتعلقة بالمكافآت الداخلية وسياسات الأجور تنص على فصل عملية تخصيص الأجر المتغير لجميع الموظفين العاملين في وظائف المراقبة عن البنك بأكمله، وحجم هذه المجموعة لا يرتبط بأرباح البنك قصيرة الأجل.

(ج) وصف الطرق التي توضع من خلالها المخاطر الحالية والمستقبلية في الاعتبار في عمليات تحديد الأجور، بما في ذلك نظرة عامة على المخاطر الرئيسية، وقياسها، وكيفية تأثير هذه التدابير على الأجور؛

جميع الموظفين العاملين في المخاطر الجوهرية (المدرجة أدناه 1.1 - 1.18)، أو الموظفين المعهود لهم بالمسؤولية أو المسؤولون، أو كبار موظفي مراقبة المخاطر أو الشؤون المالية - يخضعون لشروط الدفع المؤجل للمنح، على نحو ما هو مفصل فيما يلي:

المستوى	التأجيل	نسبة التأجيل	فترة التفويض	آلية التأجيل	معدل التفويض
متبني المخاطر	موظفو الشريحة الأولى	نعم	30%	3 سنوات	أسهم
	موظفو الشريحة الثانية	نعم	20%	3 سنوات	أسهم
غير متبني المخاطر	موظفو الشريحة الثالثة	لا	0%	لا ينطبق	لا ينطبق
	موظفو الشريحة الرابعة	لا	0%	لا ينطبق	لا ينطبق
	ليس ضمن الشريحة 1 أو 2 (الحافز أكبر من 1.85 مليون)	نعم	30%	3 سنوات	أسهم
	ليس ضمن الشريحة 1 أو 2 (الحافز بين 0.75 مليون و 1.85 مليون)	نعم	20%	3 سنوات	أسهم

الحد الأدنى للمبلغ مؤجل الدفع سقفه 30 ألفاً وأقل. وإذا امتلك الموظف مبلغاً مؤجل الدفع بقيمة أقل من 30 ألفاً، لا يتم تطبيق أي تأجيل للدفع ويتلقى الموظف مبلغ المنح الخاص به نقدًا ودون إبطاء. وقد يخضع الموظفون الذين ليسوا من الفئة 1 أو 2 الحاصلين على مكافأة بين 0.75 مليون و 1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 20%. كما يخضع الموظفون الحاصلين على مكافأة قدرها أكثر من 1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 30%.

سوف يتم تنفيذ مستوى التأجيل والفئة المنطبقة على الأسس التالية:

مستوى تأجيل المكافأة	نسبة التأجيل
موظفو الفئة الأولى	30%
موظفو الفئة الثانية	20%
موظفو الفئة الثالثة	0%

شروط إرجاع الحوافز المرتبط بالأداء: إذا ثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن عضواً سقط في الإهمال وعدم ممارسة الضوابط/القرارات الملائمة فيما يتعلق بالعمليات، أو الائتمان، أو إدارة المخاطر، أو الامتثال لمخاطر المعلومات، أو أي نوع آخر مما يتسبب في حدوث خسارة و/أو إضرار بالسمعة لبنك ساب، فلن يكون لهذا العضو أسهم مكتسبة مستبقاه، ويحتفظ بنك ساب بالحق في استرداد الأسهم و/أو المكافآت المكتسبة سابقاً. ولا يمكن تطبيق شرط الاسترداد إلا على مدة 5 سنوات سابقة بالإضافة إلى سنة الأداء الحالية. وبناء على تقييم الخسارة/الضرر للحادثة يمكن استرداد مكافأة الموظف إما لسنة واحدة محددة أو أكثر حتى خمس سنوات.

شراء الأسهم: من أجل التأكد من أن سعر السهم واحد بالنسبة للشراء والتخصيص، فإن أسهم بنك ساب المستخدمة لتمويل برنامج الدفع المؤجل يجب شراؤها خلال فترة محددة لمتوسط سعر الإغلاق للسهم قبل أسبوع من تاريخ المنح. ويجب التأكد من أن هذه الفترة المحددة لا تدخل ضمن فترة حظر شراء الأسهم وفقاً لإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي.

استراتيجيات التحوط الشخصية: تحظر القواعد التي تقرها مؤسسة النقد العربي السعودي حيال ممارسات التعويضات والأجور استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمين شخصي متعلق بالتعويضات والخصوم بغية منع تأثيرات مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات التعويضات والأجور للموظفين.

فيما يلي قائمة بالمخاطر التي يتعهد بها الموظفون أو يديرونها نيابة عن البنك:

1.1 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من إقراض الشركات وإقراض الأفراد والتمويل التجاري وضمن إكتتاب الخزينة والقروض المشتركة. كما تنشأ أيضاً من المنتجات خارج الميزانية العمومية مثل الضمانات والمشتقات أو من حيازات البنك من سندات الدين.

1.2 مخاطر السوق

تُعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤدي إليها التحركات في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، وأسعار الفائدة، وفوارق الائتمان وأسعار الأسهم، والتي تؤدي إلى خفض دخل البنك أو قيمة محافظه.

1.3 مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية (IRRBB)

تعرف مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية على أنها تعرض منتجات البنك غير التجارية لمخاطر أسعار الفائدة. وتنشأ مخاطر سعر الفائدة في الأساس من عدم تطابق العائد المستقبلي على الأصول وتكاليف تمويلها نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

1.4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أن يتوجب عليه القيام بذلك في حال الإرتفاع الحاد للتكاليف. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة خلال الفترات المتوقعة وعند الحاجة.

1.5 مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار هي مخاطر التأثير السلبي على الأرباح والخسائر ورأس المال بسبب خسارة غير متوقعة في قيمة مركز الاستثمار الذي يمتلكه البنك على أساس طويل الأجل (أسس غير تجارية). ويمكن أن ينشأ ذلك من محافظ البنك الاستثمارية ومحافظ الأسهم الخاصة أو الاستثمار في الأسهم.

1.6 المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناتجة من عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية والموظفين والأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية، ويشمل ذلك غطاء المخاطر القانونية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعرض للغرامات والعقوبات أو التعويضات العقابية الناجمة عن الإجراءات الرقابية وكذلك التسويات الخاصة.

1.7 المخاطر الاستراتيجية

المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر التي تعجز وحدات العمل عن تحديدها والتعامل مع الفرص و/أو التهديدات الناشئة عن التغيرات في السوق بشكل مناسب والتي قد ينشأ بعض منها على مدى عدة سنوات مثل تغير الظروف الاقتصادية والسياسية ومتطلبات العملاء والاتجاهات الديموغرافية والتطورات التنظيمية أو الإجراءات المتخذة من قبل المنافسين. ويمكن التخفيف من المخاطر بالنظر في الفرص والتحديات المحتملة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

1.8 مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هو تأثير سلبي محتمل ولكن لا يمكن تحديد حجمه وتأثيره الحالي والمستقبلي على الأرباح ورأس المال وقد ينشأ ذلك من تصور مختلف وسلبي لسمعة البنك بين أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف جوانب عملياته.

1.9 مخاطر الالتزام

مخاطر الامتثال هي المخاطر التي تؤدي إلى عقوبات نظامية وقانونية وخسائر مالية جوهرية أو إضرار بسمعة البنك تطبق نتيجة لعدم الالتزام بكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. والهدف من الالتزام هو حماية سمعة ومصداقية البنك ومصالح المساهمين والمودعين وحماية المؤسسة من أي تبعات قانونية.

1.10 المخاطر الهيكلية لتبادل العملات الأجنبية

المخاطر الهيكلية لتبادل العملات الأجنبية (الفوركس) هو احتمال حدوث تحركات سلبية في توفير رأس المال وبالتالي تأثر معدل رأس المال نتيجة لتحركات غير متوقعة (فك ربط العملة بالدولار الأمريكي) بين الريال السعودي وجميع الأصول المقومة بغير الريال السعودي (العملات الأجنبية).

1.11 مخاطر التسوية

مخاطر تسوية الطرف المقابل هي مخاطر استمرار عدم استكمال معاملة ما خلال التسوية النهائية أو تنفيذ إجراءات المدفوعات أو تبادل الأصول. ويجري تقييمها مع التسهيلات الأخرى المقدمة للطرف المقابل. والمجالات الرئيسية التي يمكن فيها لمخاطر التسوية أن تتبلور إلى مخاطر نقدية هي حدود التسوية اليومية وحدود الدفع للنظام السعودي للتحويلات المالية (سريع).

1.12 الأمن ومخاطر الاحتيال

يعرف الأمن ومخاطر الاحتيال على أنه حماية للموظفين والممتلكات والأصول والمعلومات من خلال تقليل المخاطر التي تتعرض لها الأعمال من جراء الإرهاب والجرائم والحوادث/الكوارث والجماعات المعادية لمصالح ساب.

1.13 المخاطر القانونية

تشمل مخاطر الخسارة المالية والعقوبات و/أو الإضرار بالسمعة الناجم عن المخاطر التعاقدية (مخاطر إختلال حقوق و/أو التزامات البنك في إطار علاقة تعاقدية) ومخاطر النزاع (المخاطر عند المشاركة أو إدارة نزاعات محتملة أو فعلية) والمخاطر التشريعية (مخاطر عجز البنك عن الالتزام بقوانين السلطة القضائية في البلاد التي يعمل بها) ومخاطر الحقوق غير التعاقدية (مخاطر عدم امتلاك البنك لأصوله بشكل صحيح أو التعدي عليها من قبل آخرين أو التعدي من قبل البنك على حقوق طرف آخر)

1.14 مخاطر المعلومات

تشمل مخاطر اختراق السرية والنزاهة أو توافر نتائج من معلومات سرية تعرضت للضياع أو للاستغلال لأغراض إجرامية أو تم استخدامها بطريقة تسبب ضرراً بسمعة البنك و/أو خسارة مالية له.

1.15 مخاطر المحاسبة

تشمل مخاطر إدخال بيانات مالية بشكل غير صحيح أو الخطأ في حسابها أو حذفها أو الخطأ في إبلاغها للمستخدمين الخارجيين مثل المستثمرين والجهات التنظيمية أو كمعلومات إدارية داخلية.

1.16 مخاطر الموظفين

تشمل مخاطر اختلال ممارسات التوظيف وفقدان أو عدم القدرة على جذب الموظفين الأساسيين أو الموظفين غير المدربين بشكل كاف وكذلك التدريب الذي لا يعكس قيم البنك واختلال القوى العاملة والمخاطر المتعلقة بقانون العمل أو عدم كفاية النواحي الصحية والسلامة في مكان العمل.

1.17 المخاطر القانونية

تشمل المخاطر التي يتعرض لها الموظفون أو الممتلكات أو البنية التحتية الحيوية للبنك بسبب الاضطرابات المدنية أو الإرهاب أو المستويات عالية التنظيم من جرائم العنف (بما في ذلك الخطف) والأحداث المناخية القاسية.

1.18 مخاطر الأنظمة

تشمل مخاطر التعطل أو أي قصور آخر في المنصات الآلية التي تدعم تنفيذ الإجراءات اليومية للبنك (أنظمة التطبيقات) والبنية التحتية للنظم التي تنشأ عليها (مراكز البيانات والشبكات وأجهزة الحاسب الآلي الموزعة).

شروط إسقاط الحق وعدم إسقاط الحق

1. **شروط إسقاط الحق**
 - الاستقالة: إذا ترك الموظف بطوعه الخدمة لدى ساب فإنه يفقد جميع الأسهم غير المستملكة.
 - إنهاء الخدمات: إذا تم إنهاء خدمات الموظف لدى ساب بسبب الأداء أو على أساس تأديبي سوف يفقد جميع الأسهم غير المستملكة.
 - شرط الخصم: إذا ثبت بشكل قاطع إهمال موظف في أداء واجباته أو عدم مراعاته القرارات/ الضوابط الصحيحة فيما يخص العمليات والالتزام وإدارة المخاطر والالتزام بمخاطر المعلومات أو بأي شكل آخر مما ينتج عنه خسائر و/ أو إضرار بسمعة البنك فسوف يتم حجز الأسهم غير المستملكة ويحتفظ البنك بالحق في استرداد الأسهم و/أو المكافآت المستملكة سابقاً. لا يمكن تطبيق شرط الاسترداد إلا على مدة 5 سنوات سابقة بالإضافة إلى سنة الأداء الحالية. وبناء على تقييم الخسارة/الضرر للحادثة يمكن استرداد مكافأة الموظف إما لسنة واحدة محددة أو أكثر حتى خمس سنوات .
2. **شروط عدم إسقاط الحق**
 - الوفاة أثناء العمل: تملك الأسهم بالكامل ويفرج عنها بضمها إلى ميراث المتوفي.
 - التقاعد بسبب المرض أو العجز: تملك الأسهم في تاريخ الامتلاك المعتاد حسب موعد التخصيص إلا أنها تخضع لشرط الخصم.
 - زيادة في عدد الموظفين (عدم الحاجة لوظيفة الموظف وعدم وجود مكان للموظف): تملك الأسهم في تاريخ الامتلاك المعتاد حسب موعد التخصيص إلا أنها تخضع لشرط الخصم.
 - التقاعد المبكر: بناءً على موافقة الإدارة التنفيذية تملك الأسهم في تاريخ الامتلاك المعتاد حسب موعد التخصيص إلا أنها تخضع لشرط الخصم.
 - التقاعد العادي: تملك الأسهم في تاريخ الامتلاك المعتاد حسب موعد التخصيص إلا أنها تخضع لشرط الخصم.
 - الانتقال داخل مجموعة إتش إس بي سي: تملك الأسهم في تاريخ الامتلاك المعتاد حسب موعد التخصيص.
 - بيع وحدة العمل التي يعمل بها الموظف من قبل ساب: تملك الأسهم في تاريخ الامتلاك المعتاد حسب موعد التخصيص.

(د) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها أثناء فترة قياس الأداء إلى ربط الأداء بمستويات الأجور:

يتم تقييم أداء جميع الموظفين خلال مراجعات نهاية السنة. ويتلقى الموظفون ملاحظات بناءة على الأداء خلال مراجعة أداء منتصف العام. وترتبط تقييمات الأداء لجميع الموظفين بالأهداف والمقاييس المحددة والموضحة في بطاقة سجل الاداء المسجلة مباشرة عبر نظام ساب لإدارة الاداء.

إضافةً إلى ذلك، يُقيّم الأداء باستخدام منهجية «بطاقة النتائج» (سكور كارد)؛ حيث يوافق كل موظف على أهداف معينة ويتم تقييم التقدم في تحقيق هذه الأهداف خلال السنة. كذلك يتم تقييم الموظفين مقارنة بنظرائهم من خلال عملية معايرة الأداء حيث يتم تطبيقها لضمان العدالة والإنصاف في تقييم الأداء.

يجري تقييم الموظفين باستخدام تقييم «على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح» من ساب خلال مرحلة منتصف العام. وذلك التقييم يمثل معياراً مشتركاً لتقييم الأداء ومقارنته، ويستخدم هذا التقييم في الدفع نحو إجراء تقييم عادل ومتسق للأداء. وفيما يلي تعريف تقييم «على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح»:

على المسار الصحيح:

- يفي أو يتجاوز توقعات الأداء والسلوكيات المبنية على القيم في النصف الأول.
- يرجح حصوله على درجة "أداء جيد" أو «أداء قوي" أو «أداء عالي" كتقييم لأداء نهاية العام.
- يرجح حصوله على درجة "سلوكيات قدوة" أو "سلوكيات قوية" كتقييم للسلوك في نهاية العام.

خارج المسار الصحيح:

- لا يفي بتوقعات الأداء والسلوكيات المبنية على القيم في النصف الأول.
- يتطلب التحسين للحصول على درجة "جيد" أو "قوي" كتقييم للأداء لنهاية العام.

يتم تقييم أداء الموظفين باستخدام المقياس الوصفي المكون من 4 نقاط خلال نهاية السنة. وقد تم تعريف المقياس كالآتي:

- أفضل أداء: دائماً ما يفوق توقعات الأداء
- أداء قوي: كثيراً ما يفوق توقعات الأداء
- أداء جيد: يحقق أو غالباً ما يحقق توقعات الأداء
- أداء غير متسق: لا يفي بتوقعات الأداء

يجري يتم تقييم الموظفين في ضوء سلوكياتهم باستخدام مقياس ساب الوصفي المكون من 4 نقاط أثناء تقييم نهاية العام. وفيما يلي تعريف ذلك المقياس:

- قدوة حسنة: يبدي سلوكيات استثنائية، ويفوق التوقعات بكثير، ويصل بتحسين الأداء إلى مستويات تفوق المستويات المستهدفة، ويخلف تأثيراً إيجابياً دائماً في ساب وجميع الأطراف المعنية.

- قوي: يبدي سلوكيات مستدامة قوية تفي دائماً بالتوقعات وأحياناً ما تفوقها، ما يحسن الأداء المستدام للأعمال لبنك ساب وجميع الأطراف المعنية.
- مقبول: يبدي سلوكيات مرضية لكنها قد تتطلب المزيد من التطوير من أجل تحسين المساهمة وخلق تأثير أكثر إيجابية في الأطراف المعنية.
- ضعيف: يبدي سلوكيات قد تضر بالأطراف المعنية لدينا وبسمعتنا، ويثير المخاطر و/أو يعيق أداء الأعمال.

تُستبقى تقييمات أداء جميع الموظفين في المحفوظات لمدة 5 سنوات وتستخدم لتحديد اتجاهات الأداء على مدى فترة أطول من الوقت لكبار الموظفين.

تركز طريقة إدارة الاداء المعتمدة لدى ساب على المفاضلة بين الأداء الفردي للموظفين ووضع استراتيجية مكافآت متغيرة لتشجيع الأداء العالي.

ولضمان الموضوعية الكاملة واستقلالية دور المراجعة الداخلية فإن أداء مدير عام المراجعة الداخلية سوف يتم تقييمه بواسطة لجنة المراجعة وفقاً لقواعد المكافآت الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

يستخدم البنك فلسفة استرشادية تقديرية لتحديد الأجور المتغيرة؛ فما أن تظهر النتائج المالية للبنك، تقدم الإدارة إلى «لجنة الترشيحات والمكافآت» مجموعة مقترحة من الأجور المتغيرة الكلية تختلف وفقاً للأداء المالي الكلي للبنك. وما أن تحظى تلك المجموعة بالموافقة، يتم تقسيم هذه المجموعة إلى 3 مجموعات رئيسية، هي مجموعات: «الأعمال» و«المراقبة» و«البنية التحتية» («مكتب الدعم الإداري»). وفي إطار أضيق، يجري تعديل هذه المجموعات بناءً على نتائج كل إدارة، ثم في إطار أضيق، يوضع نطاق لكل موظف على أساس الأداء الفردي. بعد ذلك، يبدأ المديرون المباشرون عملية التخصيص في إطار النطاقات الاسترشادية، ما يضمن التمييز بين التوصيات الصادرة بشأن الموظفين حسب مستوى الأداء الفردي. إن فلسفة ساب الكلية للأجور عمادها «الدفع مقابل الأداء»، وبالتالي، فمن خلال التعريف الحالي لمستويات الأداء الموضحة أعلاه، لا تعتمد سياسة البنك إلى مكافأة «الأداء غير المتسق». علاوة على ذلك، استحدث بنك ساب، في 2017، سياسة إدارة العواقب تهدف إلى ضمان وجود إطار عمل تأديبي شامل. لذلك، فمن الممكن، في حالات محددة من سوء السلوك، أن تقتضي هذه السياسة خفض الأجور المتغيرة، وقد أثرت هذه السياسة على بعض الموظفين في 2017 وما تلاها.

وعلى صعيد الأجور الثابتة، يهدف بنك ساب إلى تحقيق التمييز في الأجور الثابتة بناءً على توجه أداء الأفراد، إذ يستهدف بنك ساب وضع الموظفين ذوي الأداء العالي قرب شريحة الأجور العليا في السوق مع الإبقاء على المستويات الإجمالية للأجور مساوية للمتوسط السائد في السوق أو أعلى منه. فكل عام، يشارك بنك ساب في استقصاءات للأجور داخل السوق هي الأفضل في فئتها إذ يقدمها أفضل مقدمي الخدمات في المنطقة (مكلاغان ومجموعة هاي) لتوفير هذه البيانات المرجعية لتلك الاستعراضات السنوية للأجور.

(هـ) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها إلى تعديل الأجور لمراعاة الأداء الأطول أجلاً؛

موضحة في القسم (ج)

(و) وصف الأشكال المختلفة للأجور المتغيرة التي يستخدمها البنك والأساس المنطقي لاستخدام تلك الأشكال المختلفة؛

يقدم بنك ساب شكلين رئيسيين للأجور المتغيرة (النقد وأسهم ساب). فحسبما تقتضي الضرورة، يخضع الموظفون ذوو الأجر المتغير للدفع المؤجل على مدى ثلاث سنوات؛ إذ يشترى بنك ساب أسهم خزينة بمبالغ موجهة ويتم الاحتفاظ بها ضمن محفظة إجمالية للبنك تديرها شركة «إتش إس بي سي العربية السعودية – الاستثمار». وبناءً على المبلغ المؤجل وسعر السهم، يُخصص عدد من الأسهم لكل موظف وتنتقل ملكيتها للموظف خلال فترة مدتها 3 سنوات من سنوات الأداء المقبلة. ويُحدد سعر السهم على أساس السعر الفعلي وقت الشراء ويمكن تعديله في وقت انتقال الملكية حسب سعر السوق الفعلي لسهم بنك ساب في وقت انتقال الملكية، وهو ما يحول دون قيام البنك بأي محاولة للربح أو الخسارة من خلال تقلب أسعار الأسهم، ويقرن كل موظف على حدة، بوصفه مستفيداً، بالفوائد طويلة الأجل للأداء الكلي للبنك الذي يؤثر على سعر السهم. وفي وقت انتقال الملكية، تُحول الأسهم المخصصة من محفظة البنك إلى محفظة الموظف التي يحق للموظف فيها بيع الأسهم أو الاحتفاظ بها حسبما يفضل.

كذلك، يطبق بنك ساب مخططي حوافز للموظفين العاملين في مبيعات «التجزئة المصرفية» ووظيفة «تحصيلات التجزئة المصرفية». ويعتمد هذان المخططان إلى التركيز على صغار الموظفين فقط ويخضعان للمراجعة والإقرار بصفة سنوية من قبل إدارة الموارد البشرية والأعمال والمخاطر والمراجعة والامتثال، ويوافق عليهما «لجنة الترشيحات والمكافآت».

في عام 2017م، استحدث البنك مخطط استبقاء للموظفين الموهوبين للغاية، وقد جرى تطبيق ذلك المخطط على ثلاثة مستويات من الموظفين. وفي عام 2018م، جرى تطبيق المخطط على أربعة مستويات من الموظفين ضمت حوالي 400 موظف على مستوى البنك. وقد استند هذا المخطط على أسهم «اكتساب منافع مشروط معجل» لمدة ثلاث سنوات لكبار المديرين التنفيذيين و«اكتساب منافع مشروط معجل» نقداً لمدة 3 سنوات لكبار المديرين. وتطبق على ذلك المخطط جميع شروط التراجع عن الدفع المؤجل والمكافآت التحفيزية للدفع المؤجل بالإضافة إلى آلية شراء الأسهم وإجراءاته.

في عام 2019، ناقشت لجنة انتخاب مجلس الإدارة (BEC) في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 مايو 2019 خطة الحوافز طويلة الأجل (LTIP) بهدف الإبقاء على الموظفين الرئيسيين وتنفيذ خطة تكامل مشروع إيجه. تهدف خطة الحوافز طويلة الأجل إلى الإبقاء على المديرين التنفيذيين الرئيسيين وتطوير أعمال مستدامة طوال مرحلة التكامل تستهدف مجموعة مختارة من المديرين التنفيذيين للبنك. سوف تستخدم خطة حوافز طويلة الأجل مزيجاً من النقد والأسهم الممنوحة بوزن متساوٍ في وقت المنحة. سيتم شراء الأسهم مباشرة بعد الانتهاء من قائمة المستفيدين والحصول على جميع الموافقات المطلوبة. ولن تحمل الأسهم المكتسبة أي تأجيل أو قيود. تم تصميم هذا المخطط للمديرين التنفيذيين للبنك الموحد (N-1 / N-2) المعتمدين من قبل لجنة الترشيحات والتعويضات.

وفي عام 2019 أيضاً، قدم البنك خطة استبقاء مرتبطة بالتكامل، وكان الغرض من هذه الخطة الاحتفاظ بخبراء في التخصصات المهمة من كلا البنكين وخطوط العمل الذين تم اعتبارهم أنهم مهمين للتنفيذ الشامل لمشروع التكامل. يبلغ عدد المشاركين 103 موظفاً من مختلف المستويات، مع اختلاف المبالغ النقدية وقت الامتلاك بين يونيو 2019 واليوم الأول للعملاء المستهدفين. يعتمد الامتلاك على تأكيد تحقيق الأهداف من جانب رئيس القسم والبقاء في الدور ذي الصلة والبنك في وقت الامتلاك.

إنّ بنك ساب يضع عين الاعتبار طبيعة الأعمال ومستوى الموظفين إضافةً إلى عوامل التعويض الكلية حال تحديد مزيج الأجور لفرادى لموظفين. ويتم إقرار ذلك المزيج وتحديد بناءً على معايير السوق وغيرها من العناصر من مثل الأداء الفردي وأداء الأعمال. ومزيج الأجور في بنك ساب يتراوح بين «20/80» ثابت إلى متغير لوظائف مكتب الدعم الإداري والمراقبة، وبين «30/70» ثابت إلى متغير لوظائف الأعمال.

REM1: المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية (بآلاف الريالات)

ب	أ	مبلغ المكافأة	
مسئولي المخاطر الجمهرية الآخرين	الإدارة العليا		
134	14	عدد الموظفين	1
144,678	31,262	مجموع المكافأة الثابتة (7+5+3)	2
144,678	31,262	منها : على أساس نقدي	3
-	-	منها : مؤجلة	4
-	-	منها : أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	5
-	-	منها : مؤجلة	6
-	-	منها : أنماط أخرى	7
-	-	منها : مؤجلة	8
134	14	عدد الموظفين	9
119,588	82,750	مجموع المكافأة الثابتة (15+13+11)*	10
85,635	53,825	منها : على أساس نقدي	11
40,300	35,100	منها : مؤجلة	12
33,953	28,925	منها : أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	13
33,953	28,925	منها : مؤجلة	14
-	-	منها : أنماط أخرى	15
-	-	منها : مؤجلة	16
264,267	114,012	المجموع (10+2)	17

• إجمالي المكافأة المتغيرة – يمثل VP الممنوح أثناء هذا العام، ليس المستحق من السنوات السابقة

REM2 : مدفوعات خاصة (بآلاف الريالات)

مكافآت نهاية الخدمة		مكافآت لمرة واحدة		مكافآت مضمونة		مدفوعات خاصة
إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	
1200	1	-	-	-	-	الإدارة العليا
140	1	-	-	-	-	مسئولي المخاطر الجوهرية الآخرين

REM3 : مدفوعات خاصة (بآلاف الريالات)

هـ	د	ج	ب	ا	المكافآت المؤجلة والمحفوظ بها
إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة ضمنية	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة صريحة	منها : المبلغ الإجمالي للمكافآت المؤجلة والمحفوظ بها الخاضعة لتعديلات لاحقة صريحة و/ أو ضمنية	إجمالي مبلغ المكافآت المستحقة المؤجلة	
30,824			36,418	72,572	الإدارة العليا
21,490				36,154	نقدا
9,334			36,418	36,418	أسهم
-				-	أدوات مرتبطة بالنقد
-				-	أخرى
64,534			45,562	93,601	مسئولي مخاطر جوهرية آخرين
53,361				48,039	نقدا
11,173			45,562	45,562	أسهم
-				-	أدوات مرتبطة بالأسهم
-				-	أخرى
95,358			81,980	166,173	المجموع

• يتضمن جميع المبالغ المؤجلة المستحقة من السنوات السابقة

الملحق: الجداول والنماذج لا تنطبق حالياً على ساب

الجداول والنماذج	
PV1 - تعديلات التقييم الاحترازي (PVA)	الرابطين القوائم المالية والمخاطر النظامية
TLAC1 - تكوين القدرة الإجمالية لاستيعاب المخاطر للبنوك المؤثرة على النظام العالمي (على مستوى مجموعة القرار)	تكوين رأس المال وإجمالي القدرة على استيعاب الخسارة الكلية
TLAC2 - الكيان الفرعي المادي - تصنيف الدائن على مستوى الكيان القانوني	
TLAC3 - كيان الحل - تصنيف الدائن على مستوى الكيان القانوني	
GSIB1 - الإفصاح عن مؤشرات البنوك المؤثرة على النظام العالمي	تدابير الرقابة الاحترازية الكلية
CRE - الإفصاح النوعي المتعلق بنماذج التصنيف الداخلي	المخاطر الائتمانية
CR6 - IRB - التعرض للمخاطر الائتمانية حسب المحفظة ونطاق احتمالات التعثر	
CR7 - IRB - الآثار المترتبة على الأصول المرجحة بالمخاطر المشتقات الائتمانية المستخدمة كطرق معتمدة	
CR8 - RWA - كشف تدفق التعرض للمخاطر الائتمانية بموجب طريقة التصنيف الداخلي	
CR10 - IRB - الإفراض المتخصص وحقوق الملكية المصنعة بموجب الطريقة المبسطة لوزن المخاطر	
CCR4 - IRB - CCR - التعرض للمخاطر الائتمانية حسب المحفظة ونطاق احتمالات التعثر	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
CCR6 - حالات التعرض لمخاطر المشتقات الائتمانية	
CCR7 - قوائم تدفق الأصول مرجحة المخاطر لحالات التعرض لمخاطر المخاطر الائتمانية للطرف المقابل بموجب طريقة النماذج الداخلية	
SEC1 - التعرض لمخاطر التوريق في المحفظة المصرفية	التورق
SEC2 - التعرض لمخاطر التوريق في محفظة التداول	
SEC3 - الانكشاف للضمانات في المحفظة البنكية ومتطلبات رأس المال التنظيمية ذات العلاقة - البنك يتصرف كمنشئ أو كفيل	
SEC4 - الانكشاف للضمانات في المحفظة البنكية ومتطلبات رأس المال ذات العلاقة - البنك يتصرف كمستثمر	
MRC - هيكل الأقسام للبنوك باستخدام طريقة النماذج الداخلية	مخاطر السوق
MR2 - قوائم تدفق الأصول مرجحة المخاطر لحالات التعرض لمخاطر السوق بموجب طريقة النماذج الداخلية (المرحلة الأولى فقط)	
MR2 - طريقة النماذج الداخلية لمخاطر السوق لكل نوع مخاطرة (المرحلة الثانية فقط)	
MR3 - قيم طريقة النماذج الداخلية لمخاطر التداول (المرحلة الأولى فقط)	
MR3 - قوائم تدفق الأصول مرجحة المخاطر بموجب طريقة النماذج الداخلية (المرحلة الثانية فقط)	
MR4 - مقارنة تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر مع الأرباح/الخسائر (المرحلة الأولى فقط)	